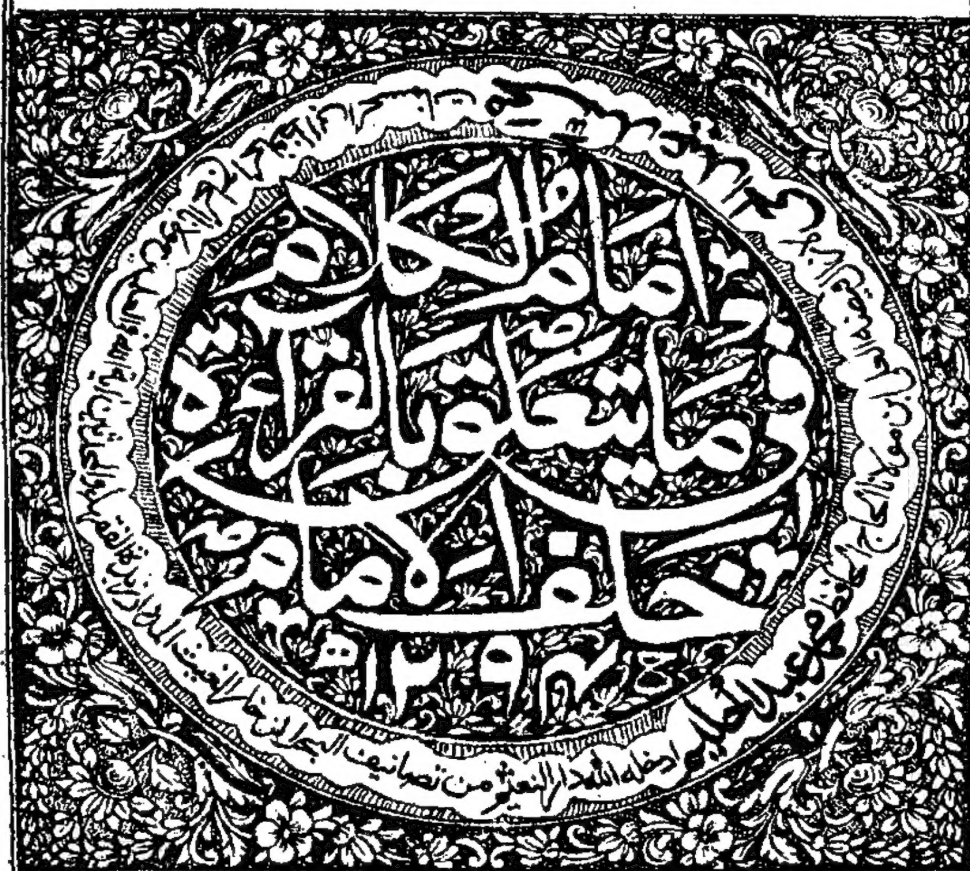


وَمِنْ تَوْكَلْ عَلَى اللَّهِ وَهُوَ سَمِيْعٌ

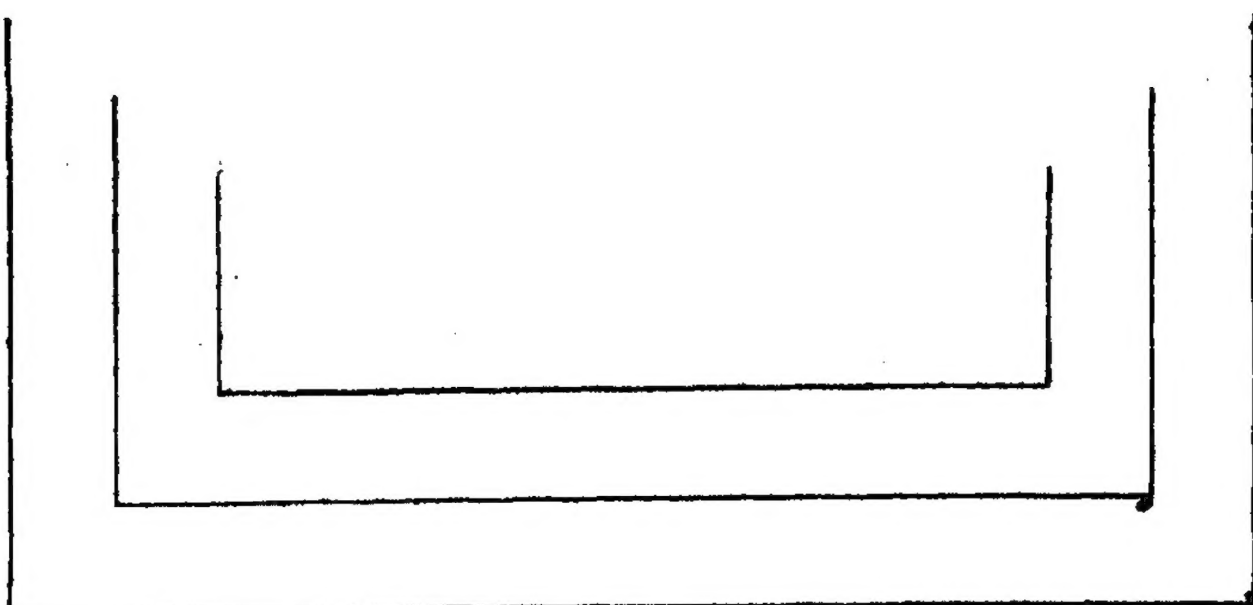
حَمْدُ الْمَلِكِ الْعَلَامِ عَلَى تَأْثِيْفِ الْكُتُبِ النَّافِعِ لِلْخَوَاصِّ وَالْعَوَامِّ لِلْفَيْدِ الْعِلْمَاءِ كَلَامُ الْمَطْبُوعِ لَطِبَاءِ الْكُرَامِ عَزَّ وَجَلَّ



بِأَمْرِ الْوَلِيِّ الْخَلِيفَةِ الْعَظِيمِ آيَادُ سُلْطَانِ الْعَزَّةِ يَادِي بَاهِتَمَامِ فَخْرٍ عَبْدٍ الْوَاحِدِ غُفْلٍ لِلَّهِ الْوَلِي

الْمَطْبَعَةُ وَدَارُ الْكِتَابِ الْمُصْطَفَايِيَّةِ  
بِطَبْعِ الْمُصْطَفَايِيَّةِ مُحَمَّدَانِ مَطْبُوعِ





بسم الله الرحمن الرحيم

بسم

فأشبه كل كلام الله الملك المنعم على رعيته علينا خاتمة الانبياء سيدنا صفياء بالشرعية النقية السهلة البيضاء وأوضح لنا سبل الهداية  
ونحن نأمن طرقت الضلالة بانزال كتابه الكريم وتشريع نبيه ذي الخلق العظيم وايداه بالحج الساطعة والبراهين القاطعة وجعل لهم عبادة ووزراء  
وتقباء وانبعثهم في كل قرن بفضلاء وكلماء للهدى والدين المتين بوضوح الحق بالبراهين وعدمهم على ما صرحوا اليه همتهم بالاجابة عن كل شبهة بنيل التراب  
الخير وحكم بلسانهم ما انشئت به صدق العلم كحقيقة العلم وورثة الانبياء وهدى نبيه بانه لا يزال من امته الى يوم القيامة طائفة من أهل الحق ظاهرين بالحق  
على العامة فسيما انه تعالى بآي لسان حمده وبآي جنان اشكره منه لتوفيق الهداية ومنها البداية واليه النهاية اشهد ان لا اله الا هو وحده لا شريك  
له شهادة تنجي في الآخرة واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي اخبرنا من شفا حفرة الضلالة وهدى من تبت اصول الشوائب وبهجته وبه  
الجلال والحرام ليتيسر لهم الوصول الى الاحكام في الحوادث الواقعة ولا يتعسر عليهم الامتناع في الوقائع الحادثة فجزاه الله عنا وعن سائر المسلمين خيرا بخلافه  
الى المراتب اعظم وصلى الله عليه وعلى آله واصحابه واتباعه صلوة زكية تامة وافية لا يحصى عايد ولا تشفى المامد ولعلنا في حق الحيات  
الحضرة باكتشاف الخفيات برب الساعات **محمد عبد الحكيম الكنوي** لانصار الحق في تجاوز الله عن ذنبه الجلي والحق ابن سراج العلماء في عصره سيد  
الكلام في دهره مولانا الحاج الحافظ **محمد عبد الحكي� رحمه الله** من روضة جنة النعيم ان الله تعالى قد سبيل نجاتهم وحل لسانهم  
مغلقة عنهم ورفق طرق اتباعه على من يعبه وان يحصوه في جزر مشيخ فنتعسى السلي عليه كوا من تنفس جبل اختلاف وراء نبيه الذين هم القديس المقدمون  
واليهم يرجع السائلون منهم ياخذ ما ياخذ والاخذون وهم يشك القند زوجه لغير الامتلاك من منع حضرة نبيه انما راسا كلة وبجار امتطاة من شرف من احد  
شرب من منبجها ومن لا من واحد منها اتصل بنشأها ولم يزل سلف هذه الامة على هذه الطريقة فكان الصحابة رضوان الله عنهم يختلفون في الامور الشرعية  
وقيمين على ما ذهب اليه دلائل ظنية او نص صريحة وتلاذذتهم كلوا بغير خوف من انهم ويغوصون في بحرهم غيلان ينف طائفة على طائفة او يتوجه  
الى الطعن والتعطية ما يظهر دليل قاطع على الخطا والنسبة وانتقلت هذه السنة الوضعية الى اتباعهم واتباع ائمتهم من الامم المجتهدين والمفتاه والمحدثين الى  
ان الله تعالى لا يجمع الاربعة المشهورين بانتماء مذهبهم وشيخهم مسلكتهم وتدون كتبهم واجتماع اصحابهم وفروعهم فاكبت كل من غلب عن رتبة الاجتهاد  
والترجيح وهم خالك متعلى لاختيار مسلكتهم النجيم فاختار كل جماعة مسلكت من لا حلة في حجة وقام بتأييده وتأميله وتوجه الى ترجيح مذهب من اتبعه وتثبته  
فمن ثم قيل بالقلب نسبة من الخطية والشافعية والمالكية والحنبلية وتوجهت كل فرقة منهم الى تدين بالكتب جمع المسالك اقامة الحجج والملا كل ما تملك  
ما اختاروا امامهم بحد من لا دلت الاربعة والجوابهما سلك عليهما الفهم الجبرية الموضعية ومع ذلك كانوا متفقين على ان الحق ليس بمختص في اختياره  
ولا ان الخطاء قطعي من مخالفه بل كلهم بذلوا وسعهم في التفسير والتوضيح والتوجيه والتأويل والتعميم والترجيح من غير ان يلحق احد على احد طعننا



جازع من حد وقد كان كثير منهم يزعمون ما هو رواية شاذة عن امامهم ويثبوتون ما سلك عليه مخالفهم من غير عصبية مذهبية ولا عن هذه  
 هي الطريقة المتوسطة التي امرنا باقامتها وابدعها التوفيق على سلوكها ولم يزل امر الدين على هذا الاسلوب البتة الى ان خلف من بعدهم خلفهم واتباع  
 اسلافهم وقلدوا افعالهم ونكروا احكامهم المتعصب لمذهبي واركن في قلوبهم الترفع والتمسك فاخذوا يخرجون مسائل متفرقة من اصول المقررة  
 ويفرضون الحوادث المتكثرة على القواعد المتقولة فان جرد واحد شيئا صحيحا او دليلا غير صحيحا لما استسما بينانه لخذوا في الجواب عنه بالتأويل والفسخ  
 او التضعيف وضعفوا القوي وقودوا الضعيف زعموا منهم ان ما فرغوا وخبروا ونقلوا عن حكمهم لا يكون مخالفا للدليل الصحيح وان امامهم ومن بعدهم  
 لم يقر لوابه الا بعد ظهور نفاذ الدليل المخالف الصحيح واستنكفوا عن زيقيل اقامة دليل الخلاف ونشروا الحق والخلاف ومع كل ذلك اجتنبوا عن تحقير  
 من خلفهم الطعن على من نازعهم بل اکتفوا على الجرح والقدح واثبات قوة مسلكت موافقهم وضعف قول مخالفهم علم منهم ان اختلاف العلماء رحمة وموجر  
 مذهب على مذهب ليس فيه نقمة وان طاعت فتاوى اكثر المتأخرين الذين هم فقهاء كماله لكنهم ليسوا من المحدثين من اصحاب المذاهب الاربعة  
 وجدتها على هذه الطريقة لا على الطريقة السابقة ثم خلف من بعدهم خلفا قاموا الطامة الكبرى ونصبوا ايات المنازعة العظمى واخذوا في حصو الصحة  
 على مذهب امامهم وان خالفوا احاديث الصحيح المصون من غير ان يقوم دليل على عدم الاحتجاج بها وحكموا بخطا مذهب من خلفهم وان اتوا الدلائل القوية  
 مع قوة الاحتجاج بها وهو جوابا ناذا سلطنا عن مذهبنا اجبت لانه صواب يحتمل الخطا واذا سلطنا عن مذهبنا اجبت لانه خطأ يحتمل الصواب  
 احتمالا لا اوله يتأمل في ما حكم به امامهم وقررا هل الاصول في مداركهم فاخذوا اذا عرض عليهم الدليل الصحيح الصحيح مخالفا اختاروه قالوا لا عبرة بالامتنان  
 وسلفنا لولا نقرة وان طاعت كتب اكثر المحدثين وجدناهم بهذا الاستدلال فوجدناهم وهم داخلون في ادنى طبقات الفقهاء باعدون عن محل من مذهب المحدثين  
 وهذه الطريقة المتفرقة المتقدمة ليست بمنفعة جماعة دون جماعة بل يعم الخفية والشافعية والمالكية والمعتزلية ثم خلف من بعدهم خلف تفضلوا  
 عليهم بنقي من آلات الاجتهاد الخبيث ويكفر عليهم التجميع الشخص فتوجهوا الى اختيار الطريقة المتوسطة ولقد صابوا في ما فعلوا لكن اخطاوا في انهم استنكفوا  
 من الدخول تحت النسب الاربعة وظنوا الانتساب بهما من المبدع المستقيمة بل رقى بعضهم فحكموا بكونه شركا وكفرا وضلالة وكونه مخالفا للكتاب والسنة  
 وفيهم قصور امرهم في عادة الفعالي الحكمية اجزائه ولم تحكم الشريعة بانفاذه من موافقة الناس لهم فاصبرهم وعامهم على هذه الروية ونزجهم  
 عن الانتساب بهذه النسب الشرعية وان لم يكن لهم علم بهذا الحكم ولا تمييز بين الحلال والحرام وارادوا بطلان هذه السنة القديمة التي اجراها الله تعالى  
 لمصالح عباده ولوميا ملوا في ما ورد من تنزيل كل رجل على ما زاد فوقع ذلك موجبا للفناء والحلال وانعكست الهداية بالضللال ثم خلف من بعدهم  
 خلفا ضاعوا الصلوات واتبوا الشهوات فسوف يلقون غيا الامم تائب وامرهم عمل عملا صليحا وهم اكثرهم في عصيانا وشيئا من عصوصبتنا  
 فاقاموا التنكير الاعظم على اية العالم لا سيما امامنا الا قد علموا ما لم يلاحظوا من ادم الجرح والقدح وكل مقصود هم الطعن في الطرح  
 ليس لهم حظ من الدين والتقوى ولا نصيب لهم من قابلية الفتنى تراهم اذا ساعدتهم التوفيق لمطاعة كتب الحديث المعتمدة ووجدوا فيها  
 احاديث مخالفة للامام الاعظم وغيره من مجتهدي العالم بسطوا السننهم بالطعن فيهم بالسب اللعن من دون ان ينظروا الى كلام الشيوخ والمحدثين  
 ويطلعوا على مباحث الفقهاء والمحدثين ويتأملوا في قواعد متقدمة من المفسرين والاصوليين والمتكلمين والمحدثين تراهم يحكمون بخطا الامام  
 الاعظم في مسائل عديدة على سبيل الجرح وينعمون ان تركه حتم وتوافقه محرم وطائفة عظيمة منهم قد طارت رتبتهم على مرتبة  
 رؤسا ثم نازعوا الخفية في المسائل العديدة كترك القراءة خلف الامام والاسود بآمين وبالجملة في الصلوة وترك رفع اليدين  
 عند الركوع والسجود وغير ذلك من الجزئيات الشهيرة وبلغوا في نراهم الى الدرجة القصوى وطولوا السنة الرد والكذب الى  
 ما لا يتناهى هم كثرهم لا نصيب لهم من العلم ولا حصبة لهم من الفهم فخرموا الحلال وحلوا الحرام وباحوا الغيبة وطعنوا الائمة وتحقير  
 اهل الاسلام وضربوا اهل الاكرام وسبهم وتذليلهم وتنقيصهم وايدوا امامهم وحكموا بانداعهم وضلالهم وغير ذلك من المحرمات  
 المنصوصة والمكرهات المشهورة ولعمري ان هذا التقليد الخفية في هذه المسائل زعمنا فاسد انهم ان لم يراعوا من ذلك ان استعملوا  
 بكل من تندى فيها بالخفية بالمحرمات المذكورة وقد قابلتهم طائفة عظيمة اخرى عرفت بالبار القوي الى ما تحت الترخي اسسوا قولهم بالجدال



والتمسوا إلى الدرجة القصوى وبما هو القريب على ما انت باق قصور الافراط وجاهدوا حق الجهاد في الفساد خلاصا لظلالهم وحمدوا على نعمهم  
بحمد الشكر في ايام الشتاء وعملوا ابتلاء المحرمات عند مقابلة هؤلاء وحكموا بكفرهم وفسادهم بل كبر الكبر المتقدمات ومنق الاقدارين والنجباء  
الانجيليهم انما وجدنا اباؤنا على الحق وانما على انارهم مقتدون من غير التامل في جوابه اول كان اياهم لا يعقلون شيئا ولا يستدرونه والى الله الشكر  
والى الله النصرة والى الله من يقيم هؤلاء هؤلاء يخرجون في ما لا يعلمون ويفترون بما لا يفهمون ويحعن بما لا يفقهون ومع ذلك يحبون ان يفتخروا بحسنهم  
ويجدهم ويصدهم ويصلحهم ولقد عمت هذه الفتنة في هذا الزمان وقامت من كل جانب راية الشر والطغيان ودخلت في كل بلدة من بلاد الاسلا  
الاما حفظه الله ذوالا كما لا سيما بلادنا واولينا فلو تتبع بلدة من بلاد الا وقد دخلته وافسدت الاجتماع وفرقتهم ما من بلاد الا ماشاء الله  
الا فيه فريقان يتنازعان ويخوضان في ما لا يعنيها ويتجادلان ولست اتحسر على دخول الجبال في احداثها لغيري انما التحسر على اختيار غالب علماء  
عصرنا من هذه بين الفريقين فان علماء عصرنا رحمهم الله ورحمنا مغترون على فرق اربعة وفرقة يعوضون في بحار العلوم والفلسفة  
ويغضون انما هم في الفنون الحكيمة التي لا تملأ لها معتدة لا في الدنيا ولا في الآخرة وهم بمعزل عن منازعات المسائل ومشاكل الجدل  
والعلماء كل وهو وانما طهر ظلمة الفلسفة فقد نجوا من المخصصة والفسدة وفرقة غاصوا في بحار العلوم الشرعية ولم يعنوا النظر في  
ولم يفتقروا بغيرهم في كل ما هم في انظارهم وقطعوا بحقيقة ما خطر في افكارهم وفرقة غاصوا في بحارها ولم يأتوا بالدرر بل باصدافها  
وهو وان وسعوا نظارهم في هذه الفنون لكننا اخطأت فزلت اقدامهم ولم يقبلوا العلم الا من العيون وهما تان الفرقتان هما الفتنة  
العظيمة التي تنازعنا في كل عصر مستحق الزجر والتعزير والتأديب والتكبر وفرقة هم من سطون لا يقدر من المعقول على المنقول  
ولا يقومون على شفاخرة الزمان ويسلكون سبيل السلف الصالحين لاجل انهم لا يقدرون على الخطوط والرسائل وكثير من المستغنى المسائل  
لتحقيق هذا البابا حيث تنازعوا فيها واصروا على اظهار الحق في تنقيدها وكنت اضرب عنهم كشحا واعرض عنهم وخم اعلم اني بان اكثر اهل الزمان  
قد هموا واهوا في ان كانت اسئلة في كل موضع سبيل التوسط لكنه لا يفرع سماعهم ولا يمعن فيه انظارهم الى ان لهم على جماعة من خلص حياتهم طائفة  
من مجد على اصحاب بالا قدام على انهم اجد عند ادفعه به فيما هناك فصرفت عنان الفضل الى ارمية وانجاس ما قصدوه فالتفت هذه الرسالة  
المسماة بامام الكلام في ما يتعلق بالقراءة خلف الامم مرتبة على ثلاثة ابواب خاتمة الباب الاول في ذكر اختلاف الصحابة  
ومن بعدهم في هذه المسئلة وفيه فصلان الاول في ذكر آثار الصحابة ومن بعدهم وعبارات العلماء بالدلالة على تفريقهم والثاني في بسط  
اصول المذاهب في فروعها مع ابطال بعضها والباب الثاني في ذكر دلائل المذاهب المتفرقة وفيه فصول الاول في ذكر دلائل الحنفية بالكتاب  
والسنن المرفوعة والاثار والاجماع والمعتول فمن مرتب على خمسة اصول الثاني في ذكر دلائل الشافعية وفيه اربعة اصول الثالث في ادلة  
المالكية والباب الثالث في ضبط المذاهب وترجيح بعضها على بعض والخاتمة في قراءة الفاشحة في صلوة الجنازة كل ذلك بشرط  
التفصيل والتوضيح والتحقيق والتصرح ولا نضاف والتشجيع والرجوع الى الله تعالى ان ينفع بما عبادنا وهو بمعاها احكاما مصلحا  
عند المنازعة ولا لتمام من لاخواننا يطالعونها بنظر الفكر والانصاف لا بغير الحسد والاعتساف ليتبين لهم حقيقة الحال ويكشف  
لهم صدق المقال ولكن ساعدني التوفيق لا فرداني الاجتهاد التي تنازعوا فيها ايضا بتجربيات منفردة بالتحقيق **الباب الاول**  
في ذكر اختلاف علماء الامامة والتابعين والائمة المجتهدين ومن بعدهم من فقهاء المسئلة وفيه فصلان الاول  
في ذكر الآثار من الصحابة ومن بعدهم وعبارات العلماء بالدلالة على تفريقهم **الخروج الطحاوي** في شرح معاني الآثار عن احمد  
بن داود ناكهم بن المثنى نا عبد الرحمن بن مهدي نا معاوية بن صالح عن ابي هدية عن كتيبن بن مرة عن ابي الدهر نا ابي جعفر نا ابي اسحق نا الله  
اقباله قرآن قال نعم فقال بخل من الانصار وجبت قال وقال ابو الدرداء اري ان لا مال اذالم لهم فقلنا هم قال الطحاوي هذا ما بالمدد ما قد  
سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلوة قرأت فقال رجل من الانصار وجبت فليذكر ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم من قول لا نصلي الا  
ان الله جاء من رايه ما قال ذلك ذلك عندنا على من يجله على الاهل المأمورين انتهى **الخروج** ايضا عن صالح بن عبد الرحمن نا سعيد بن منصور نا هشام بن ابراهيم

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 الحمد لله رب العالمين  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله الطيبين الطاهرين  
 اجمعين  
 وبعد  
 فاعلم ان هذا الكتاب  
 قد تم بحمد الله تعالى  
 في شهر ربيع الاول سنة  
 ١٢٨٥  
 في مدينة القاهرة  
 بمطبع دار الكتب  
 المصرية  
 تحت اشراف  
 مديرها  
 السيد  
 محمد  
 عبد  
 السلام  
 حيدر  
 باشا  
 وزير  
 المعارف  
 والادب  
 العالي  
 بمصر  
 في  
 شهر  
 ربيع  
 الاول  
 سنة  
 ١٢٨٥  
 في  
 مدينة  
 القاهرة  
 بمطبع  
 دار  
 الكتب  
 المصرية  
 تحت  
 اشراف  
 مديرها  
 السيد  
 محمد  
 عبد  
 السلام  
 حيدر  
 باشا  
 وزير  
 المعارف  
 والادب  
 العالي  
 بمصر

الرباب اللادلسی نے ذکر الشجرۃ فی الصحاح و غیرہ میں

مختص بالاداءه في كل وقت

[illegible][illegible]



[illegible][illegible]













في كل من منعه القراءة ما تقدم من ثمانين نفر من الصحابة منهم المرتضى وعبادة وقد دونوا هذا الحديث اسماهم ثم التفتوا فقرأ خلف الامام في صلاة الفاتحة قبل كل ركعة  
 والى مال الشياخ جعفر قبل عند محمد لا يكره وعندهما يكنى انتهى ومثله في شهر الكثر للعيني المسمى به من الحقائق وفي المحبتي شيوخه فقلت لقد روى  
 في شهر الحقائق للزبدوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عند هذا وعن ابي حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر  
 والعصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستعمل شرح منية المصلي بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه النصوص كراهية ابن حنيفة وابي حنيفة  
 قراءة المأمور في السرية ايضا وهو كراهية تحرير كما يفيد من قول صاحب الهداية وعندهما لا يكره لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهية يفيد كراهية التحريم  
 سيما اذا استدلل عليها بما فيه وعيد طراد ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى وان كانت مستفسنة عند محمد فان لا يحرر قولها لما مر من دلالة انتهى وفي  
 تبليغ الحقائق شرح كثر الدقائق للشيخ الزبيدي لا يقره الموتر خلف الامام بل يسمو وقال المشافعي يجب على الموتر قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا صلوا  
 الا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة ان النبي عليه السلام قال للمأمورين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوا لمن لم يقر بها انتهى  
**وفي الهداية** لا يقره الموتر خلف الامام خلافا للمشافعي في الفاتحة انه ان القراءة دون مشتركة فيشترط ان يقرأ خلف الامام فلا صلوة له وانما الصلابة اذا كان  
 قراءته وعليه اجماع الصحابة ويستحسن على سبيل الاحتياط فيما روى عن محمد ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد انتهى وفي حاشي الهداية المسماة  
 بالنهاية قوله في ما روى الخ وقال شمس الامية للشيخ في نفسه صلواته في قول عدة من الصحابة وعن عبدالله السبخي انه قال لا يقره من التراب فيجب  
 ان يكسر اسنانه انتهى وفي حاشية الملا الهادي الجوزي قوله يكره عند هذا لما فيه من الوعيد فقد روى ان المنع عن القراءة ما شرع من  
 ثمانين من الصحابة وقال علي بن مرقع خلف الامام فقد اخطأ السنة وقال سعد بن ابى وقاص وزيد بن مرة خلف الامام فلا صلوة له وانما الصلابة اذا كان  
 غير مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتضي الوجوب قراءة الفاتحة على المأمور والنقل الموجب التحريم اذا انفردوا بعمل المحرم وترك ذرة  
 ما كفى الله عنه خير من عبادة الثقلين انتهى وفي البناية شرح الهداية للعيني وليستحسب في قراءة المقتضى الفاتحة احتياطا ورعا للخلاف  
 فيما روى بعض المشايخ عن محمد وفي الذخيرة لقرأ المقتضى خلف الامام في صلوة لا يحرر فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن جعفر بعض مشايخنا لا يكره  
 في قول محمد واطلق للمصنف كلامه ومراعاة حاله الخافعة دون الجهر وفي شرح الجامع للامام بكر بن النخعي السغدري عن بعض مشايخنا ان الامام لا يقل  
 القراءة عن المقتضى في صلوة الخافعة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر دلائل المانعين وانما الصلابة في المنع واتجر  
 عبدالرزاق وابن بكير في غيرهم قال علي بن مرقع خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه الدارقطني من طريقه وقال لا يصح اسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء  
 هذا يرويه عبدالله بن ابى ليلى لا يصح ادى وهو باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اخطأ وترك القراءة خلف الامام  
 فقط لا انهم لم يحجزوا وابن ابى ليلى هذا رجل غير موثق انتهى كلام ابن حبان وليسوا نسبه الى اهل الكوفة بعضهم بل هو من جوفه وهي عندهم تكراه  
 والمكراد كراهية تحرير كما يفيد من قول المصنف ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد وهو بعض المشايخ بانها لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انهم  
 لا يطلقون الحرام الا على ما حرمته قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما روى عن محمد يقتضي هذه العبارة انها ليست بظاهر الرواية عنه كما قال في  
 الزكوة خلافا لابي يوسف ما روى عن في دين الزكوة وهو الذي ظهر من قول صاحب الذخيرة وبعض مشايخنا ذكره وان علي بن محمد لا يكره وعلى قولها يكنى ثم قال في الفصل  
 الرابع الاصح انه يكنى انتهى من قول محمد كراهية عبادة وانما في كتبه مصححة بالتحاق في خلافه فانه في كتاب لا تارك في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدلل  
 عليه بن قيس ما قرأه في ما يحجر فيه ولا في ما يحجر فيه قال ابنه ناخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلوات فيجوز فيه ما لا يحجر في سائر  
 انما اخرجه قال محمد لا يفتحن يقرء خلف الامام في شيء من الصلوات وفي هو طاء بعد ان روى في منعه القراءة في الصلوة ما روى في صلاة لا قراءة خلف الامام  
 في ما جهر ولا في ما لم يجهر فيه بذلك حاشا خاصة الا انما روى قول ابي حنيفة وقال للشيخ في نفسه صلواته في قول عدة من الصحابة ثم لا يفتحن الاحتياط  
 عام القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواها القراءة بل المنع انتهى وفي الجرائد شرح كثر الدقائق  
 بعد نقل عبارة الهداية وليستحسب على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد في تحقيقه في غاية البيان بان محمد اصرح في كتبه بعدم القراءة خلف الامام في الجهر  
 وما لا يجهر به ناخذ من قول ابي حنيفة ويحجب عنه بان صاحب الهداية لم يحجز مرانه من قول محمد بل ظهر انه روى رواية ضعيفة انتهى وفي حاشية التوازل

قال في شرحه في شهر الحقائق للزبدوي ان القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط حسن عند محمد ومكره عند هذا وعن ابي حنيفة انه لا بأس بان يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وبما شاء من القرآن انتهى وفي غنية المستعمل شرح منية المصلي بعد ذكر الآثار الواردة في المنع وهذه النصوص كراهية ابن حنيفة وابي حنيفة قراءة المأمور في السرية ايضا وهو كراهية تحرير كما يفيد من قول صاحب الهداية وعندهما لا يكره لما فيه من الوعيد فان اطلاق الكراهية يفيد كراهية التحريم سيما اذا استدلل عليها بما فيه وعيد طراد ما تقدم من قول عمر وسعد وعلى وان كانت مستفسنة عند محمد فان لا يحرر قولها لما مر من دلالة انتهى وفي تبليغ الحقائق شرح كثر الدقائق للشيخ الزبيدي لا يقره الموتر خلف الامام بل يسمو وقال المشافعي يجب على الموتر قراءة الفاتحة لقوله عليه السلام لا صلوا الا بفاتحة الكتاب وحديث عبادة ان النبي عليه السلام قال للمأمورين الذين قرأوا خلفه لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوا لمن لم يقر بها انتهى وفي الهداية لا يقره الموتر خلف الامام خلافا للمشافعي في الفاتحة انه ان القراءة دون مشتركة فيشترط ان يقرأ خلف الامام فلا صلوة له وانما الصلابة اذا كان غير مدركة بالقياس كانت محمولة على السماع فيعارض الخبر المقتضي الوجوب قراءة الفاتحة على المأمور والنقل الموجب التحريم اذا انفردوا بعمل المحرم وترك ذرة ما كفى الله عنه خير من عبادة الثقلين انتهى وفي البناية شرح الهداية للعيني وليستحسب في قراءة المقتضى الفاتحة احتياطا ورعا للخلاف فيما روى بعض المشايخ عن محمد وفي الذخيرة لقرأ المقتضى خلف الامام في صلوة لا يحرر فيها اختلاف المشايخ فيه فقال ابن جعفر بعض مشايخنا لا يكره في قول محمد واطلق للمصنف كلامه ومراعاة حاله الخافعة دون الجهر وفي شرح الجامع للامام بكر بن النخعي السغدري عن بعض مشايخنا ان الامام لا يقل القراءة عن المقتضى في صلوة الخافعة انتهى وفي حاشية الهداية المسماة بفتح القدير بعد ذكر دلائل المانعين وانما الصلابة في المنع واتجر عبدالرزاق وابن بكير في غيرهم قال علي بن مرقع خلف الامام فقد اخطأ الفطرة واخرجه الدارقطني من طريقه وقال لا يصح اسنانه وقال ابن حبان في كتاب الضعفاء هذا يرويه عبدالله بن ابى ليلى لا يصح ادى وهو باطل ويكفي في بطلانه اجماع المسلمين على خلافه واهل الكوفة انما اخطأ وترك القراءة خلف الامام فقط لا انهم لم يحجزوا وابن ابى ليلى هذا رجل غير موثق انتهى كلام ابن حبان وليسوا نسبه الى اهل الكوفة بعضهم بل هو من جوفه وهي عندهم تكراه والمكراد كراهية تحرير كما يفيد من قول المصنف ويكره عند هذا لما فيه من الوعيد وهو بعض المشايخ بانها لا تخل خلف الامام وقد عرف من طريق اصحابنا انهم لا يطلقون الحرام الا على ما حرمته قطعية انتهى وفيه ايضا قوله في ما روى عن محمد يقتضي هذه العبارة انها ليست بظاهر الرواية عنه كما قال في الزكوة خلافا لابي يوسف ما روى عن في دين الزكوة وهو الذي ظهر من قول صاحب الذخيرة وبعض مشايخنا ذكره وان علي بن محمد لا يكره وعلى قولها يكنى ثم قال في الفصل الرابع الاصح انه يكنى انتهى من قول محمد كراهية عبادة وانما في كتبه مصححة بالتحاق في خلافه فانه في كتاب لا تارك في باب القراءة خلف الامام بعد ما استدلل عليه بن قيس ما قرأه في ما يحجر فيه ولا في ما يحجر فيه قال ابنه ناخذ لا نرى القراءة خلف الامام في شيء من الصلوات فيجوز فيه ما لا يحجر في سائر انما اخرجه قال محمد لا يفتحن يقرء خلف الامام في شيء من الصلوات وفي هو طاء بعد ان روى في منعه القراءة في الصلوة ما روى في صلاة لا قراءة خلف الامام في ما جهر ولا في ما لم يجهر فيه بذلك حاشا خاصة الا انما روى قول ابي حنيفة وقال للشيخ في نفسه صلواته في قول عدة من الصحابة ثم لا يفتحن الاحتياط عام القراءة خلف الامام لان الاحتياط هو العمل بأقوى الدلائل وليس مقتضى اقواها القراءة بل المنع انتهى وفي الجرائد شرح كثر الدقائق بعد نقل عبارة الهداية وليستحسب على سبيل الاحتياط في ما روى عن محمد في تحقيقه في غاية البيان بان محمد اصرح في كتبه بعدم القراءة خلف الامام في الجهر وما لا يجهر به ناخذ من قول ابي حنيفة ويحجب عنه بان صاحب الهداية لم يحجز مرانه من قول محمد بل ظهر انه روى رواية ضعيفة انتهى وفي حاشية التوازل

صاحب الهداية رحمه الله استحسن قراءة الفاتحة خلف الامام على سبيل الاحتياط وعندما قرأه المأمور بكونه حديثا سعيدا من غير خلاف كما قام خلد  
صلاته انتهى وفي خلاصة الكيد في هذا ذكر وجبات الصلوة والوضوء المقدي وقت قراءة الامام وقال فلو استأني في شرحها فيه اشعار بكون قراءة  
المقتد مكرهه كراهة تحريم ولا خلاف في الجهرية والها في السرية فلو كان في الفاتحة خلف الامام والامام الكراهة المروية عن ثمانية من كبار الصحابة انتهى وفي  
الدر المختار شرح تنوير الاحكام والموت لا يقره مطلقا ولا الفاتحة في السرية اتفاقا وما نسب لغيره ضعيف كما بسطه الكمال فان قرأه تحريما وتصوره في  
الاصح وفي درر البحار عن مسرط خواهر انه انما قصد بكونه فاسقا وهو محمول على من عده من الصحابة فالمنع احوط انتهى وفي مجمع الغفار شرح تنوير  
الاصح والموت لا يقره مطلقا يعني لا الفاتحة ولا غيرها سواء في السرية او الجهرية قال الشيخ فاسق في بعض نسخ نسخة لا يختلفون في ان هذا ظاهر الرواية وقال في الهداية  
وليس على سبيل الاحتياط ما روي عن محمد وقال في الخبرية وبعض مشايخنا حكروا ان على قول محمد لا يكره وعلى قولنا لا يكره انه يكون قلت لا يصح  
محمد شيء من هذا فقد قال في كتاب الاما لا يكره في قراءة خلف الامام في شيء من الصلوات وقال في كتاب الحج لا يكره خلف الامام في كل صلاة ولا يكره في كل صلاة ولا يكره  
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى خلف الامام فان قرأه الامام قرأه له انتهى وقال الخطاط في حواشي الدر المختار قوله ويكون فاسقا  
الظاهر ان ذلك عند الاحتياط لا نه صغيرة ولا يفسد بمرءة انتهى وفي مراقي الفلاح شرح نواد الايضاح كلاهما للشريفة ولا يقره الموت بل يستمع حال الجهرية  
ويستمع حال السرية وان قرأ المأمور الفاتحة او غيرها كذا في حواشيه عليه ما في شرح الكافي للبردوي ان  
القراءة خلف الامام على سبيل الاحتياط تسجد محمد فذكر عندهما ما قاله الشيخ ابو حنيفة النضر كان في صلوة السجدة قراءة المأمور عندهما وقال في حواشيه  
بل يستحب به ناخذ لانه احوط وهو مذهب لعبد بن القاروق والموتقى فقد صرح الكمال بوجه انتهى فليست في هذه العبارات وغيرها الواقعة  
في كتب الاثبات من اختلافات وليحفظ ان المنسوب اليه ايمتنا الثلاثة اقول الاول انهم اختاروا ترك القراءة لانه لم يجزوه  
بان كرهه او حرره كما ذكره ابن حبان وهو الظاهر من ذكر المشعرا في الاختلاف الواقع في هذا البحث في كتابه الميزان بقوله ومن ذلك قول ابو حنيفة  
بعد وجوب القراءة على المأمور سواء جهر الامام واسر بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال احمد ومالك انه لا تجب القراءة على  
المأمور بحال بل كره مالك للمأمور ان يقره فيها كراهة سواء سمع قراءة الامام ولم يسمع واستحب محمد القراءة في ما خافت فيه الامام مع قول  
النسائي فنجب على المأمور القراءة في ما يسمع فيه الامام جهر ما في الجهرية في ارجح القولين وقال الاصح والحسن بن صالح القراءة سنة فالاول مخفف  
والثاني والراي في كل منهما تخفيف واما الثالث فمشدد وانتهى وكذا من قول صاحب شجرة الكرامة في اختلاف الائمة اختلاف في وجوب القراءة على المأمور  
فقال ابو حنيفة لا تجب سواء جهر الامام واسر بل لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وقال مالك واحمد لا تجب القراءة على المأمور بحال بل كره مالك  
للمأمور ان يقره فيها كراهة سواء سمع قراءة الامام ولم يسمع واستحب احمد في ما خافت فيه الامام فرق بين ان يسمع قراءة الامام وبين ان لا يسمع  
وقال النسائي فنجب القراءة على المأمور في السرية والراي من قوليه وجوب القراءة على المأمور في الجهرية وحكي عن الاصح والحسن بن صالح  
ان القراءة سنة انتهى وهذا هو الذي اتجه اليه فيكون في جهرهم والتضييق في الكراهة او الحرمة من تعريضات متبعيه والثاني ان القراءة خلف الامام  
حق قراءة الفاتحة مكرهه عند كراهة تحريم وهو الذي ركب به ابن القاروق ابن حبان واختاره وتبعه كثير من جاء بعده وبه صرح جمهور من قبله  
والثالث ان قراءة الفاتحة مستحسنة ومستحبة في السرية ومكره في الجهرية في رواية عن محمد كما ذكره صاحب الهداية والخبرية وغيرها  
وهو رواية عن ابو حنيفة كما ذكره الزاهد في المجتبى وهو الذي اختاره ابو حفص وشيخ التسليم كما ذكره ابن جماعة من الحنفية والصوفية كمال صاحب  
التفسير لاحسن مجال الاختلاف في المسئلة بلغة اقضاء حتى وجب ابو حنيفة الرعي على انعادي والشافعي على التارك فان رأيت الطائفة الصوفية والمشايع  
للحنفية تراهم يستحسنون قراءة الفاتحة للموتى استحسنه محمد ايضا احتياطا فيما رو عنه انتهى استظهر على القاروق في ملكي في المرقاة شرح المشكوة حيث  
قال اختلاف في قراءة المأمور في السرية والها في السرية والها في الجهرية وهو مذهب احمد واحمد قول الشافعي انه يقرها في السرية وهذا هو في حنفية  
لا يقرها في السرية ولا في الجهرية كذا نقله الطيبي والامام محمد من ايمتنا ابن الشافعي في القراءة في السرية وهو ظاهر في الجهرية بين الروايات النجد يشية وهو  
مذهب الامام مالك ايضا انتهى ومن هذه الرواية ليست ظاهر الرواية عن محمد وانما مخالفة لتوجيه في الموطا وغيره وهذا استضعف به الامام

[illegible]



وادعى الحق ان قوله كقولهم اتبعه من جاء بعده ويستحي ماله وما عليه وظاهرهما من العبارات السابقة ان اصحابنا الحنفية افترقوا في هذا  
 البحث على خمسة احوال ثلاثة منها هي المذكورة انفا للنسب بطلان حشوات الائمة صراحتها بالانضات ولعب كما ذكره الكنديان وفكر في بحث الحشوات ان تركها في  
 قولهم حرام فيعلم منه انه قائل بحرمته لقراءة خلف الامام وهو الظاهر من كلام بعضهم انها لا تخلو من غير ابن الهائم وغيره ان اصحابنا انما لم يطلقوا الحرام  
 عليها لما عرفتهم لا يطلقون الحرام الا على ما كان دليله قطعيا فيفهم منه ان المذكور لا يخبر بما تريب من الحرام حكما وان فارقته دليلا وعلى هذا القول والقول  
 بالحرمة يتفهم الحكم بنفسه القادى كالحكم عن الله المختار ومقتضا لا يفسد بالقراءة ولو مرة كما هو شأن سائر الحشوات لكن هو عن الخطاوى انه  
 مما يفسد بالاعتقاد لا نه صغيرة فهو ما موقوف على ان القراءة مكروه تنزيها او على انها مكروه تحريما بناء على ما ذكره بعضهم ان ارتكاب المكروه  
 تحريما من الصفات كما ذكره صاحب البحر الرائق في رسالته للولفة في بيان المسائل للكتاب والصفائح ان ارتكاب كل مكروه تحريما من الصفات وذكر ايضا  
 انهم شرطوا الاستسقاء للعدالة بالصغيرة الا دمان عليها لكن لا يخفى ان هذا خلاف جمع من الاصوليين ان المكروه تحريما قريب من الحرام وان من مكسبه  
 يستحق عقوبة دون العقوبة بالنار كحرمات الشفاعة فالذى يظهر ان ارتكاب المكروه التحريمي ايضا من الكفاية الا انه دون كبرية ارتكاب الحرام كما حقت  
 في مسائل ثقة الاخير اى احياء سنة سيد الارباب وغيرهما من صفاتها ينبغي وثما منها ان الصلوة تفسد بالقراءة خلف الامام كما ذكره  
 في درر البحار وما ننحرف الا هو فهذا لا خمسة اقوال لاصحابنا اضعفها واوهنها بل ومن جميع الاقوال الواقعة في هذه  
 المسئلة القول الخامس وهو نظير رواية مكحول النسب للشاذة المردودة عن ابي حنيفة ان رفع اليد من عند الركوع وغيره مفسد للصلوة وبناء  
 بعض مشايخنا عليها عدم جواز القراءة بالشاذية وكلاهما من الاقوال المردودة التي لا يحمل ذكرها الا للفتح عليها وان ذكر في كثير من الكتب  
 الفقهاء لاصحابنا الحنفية وقد اوضحنا ذلك في رسالتنا الفوائد البهية في تراجم الحنفية وفي تعليقاتنا عليها السماع بالتطبيقات  
 السنية قلنا طالعوا ليت شرعى هل يقول عاقل بفساد الصلوة بما ثبت فعله عن النبي صلى الله عليه وسلم وجماعة من ائمة  
 اصحابنا به ولو فرضنا انه لم يثبت لاصحابنا من النبي صلى الله عليه وسلم ولا من اصحابه او ثبت وصار منسوخا لغايتة ان يكون خلاف السنة او مكرها  
 تنزيها او تحريما وهو لا يستلزم فساد الصلوة به بل لو فرضنا انه حرام حرمة قطعية لا يلزم منه فساد الصلوة ايضا فليس ارتكاب كل حرام في  
 الصلوة مفسد لها ما لو يكن منافيها للصلوة ومن المعلوم ان قراءة القرآن في نفسها ليست بمنافية للصلوة بل الصلوة ليست الا الذكر والتسبيح  
 والقراءة الا ترى الى ما اخرج ابن جرير من طريق كنز من المصطفى عن ابن مسعود قال ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعود في ان يرد على السلام الصلوة  
 فائتية ذات يوم ضللت عليه فلم يرد على وقال ان الله يحدث في امره ما شاء وانه قد احدث لكم في الصلوة ان لا تكلموا احدا لا بد لكمه وما ينبغي من تسبيح  
 وتحميد وتوهم والله قانتين ذكره السيوطي في الله المستودع واخره مسلم وابوداود والنسائي والحداد ابن ابي شيبه عن معاوية بن الحكم السلمي قال سئلت  
 اصحابنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان غطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فهما في القوم بالبصار وهم نقلت واكمل امياه ما شئت فقل ان الرجل يغتسل  
 بالماء من ظمأ رأتهم يصمتون سكوت فما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني هو ما رأيت محلا قبله ولا بعده احسن منه فوالله ما كهر في ولا مني  
 وشيخنا ثم قال ان هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن وهذا مما لا يخبر والافكار دال صريحا على  
 ان قراءة القرآن ولدا اذ لا تار ليست بمنافية للصلوة فكيف يصح كحرمها بالصلوة مما لو كان ذلك مكرها او حراما بما لا يفسد من الاصل لا يستلزم  
 ذلك واتى والله تعالى تعجب شديد من صنيع من نقل هذا القول في كتبهم سيما كتابا عليه ولم يحكموا بكونه غلطام جدا وغايتة ما قالوا ان عدم الفساد اصح ولم  
 يحكموا بكونه صحيحا لو كان ما فيها لغة غلطاصوحيا وغايتة ما استدك اصحاب هذا القول الواهي ببعضنا تار العصباء به كثر من صلى خلف الامام ولا صلوة له  
 وستعرف انه مما لا يعتق به ولا يستقيم الاستدلال وما ذكره السرخسي ومن تبعه انه فساد الصلوة مذهب عدة من الصحابة يقال له  
 اى صحابي قال بهذا اى يخرج هذا اى ما روى هذا او مجرد نسبة اليهم كما شاهد منه من دون سند مسلسل يحتمل برأيه مما لا يعتد به  
 وقريب من هذا القول قول الحرمة وجوب ترك القراءة فانه مجرد دعوى لا بد له من دليل وتعليل ولا يحتاج به الى ذكر الامثال الكيدية والادعاء  
 في التشبه من الجهرات وقد رددت عليه على القارى للكنى في رسالته تبيين العبادة بتفسير الاشارة ورسالته التبيين بالتدوين ودائليا

وَسَيُجَنَّبُكَ الْأَسْخَفُ وَالْأَغْصَانُ الْإِنْفُسُ  
الْبَاطِلُ قَوْلِهِمْ كَلِمَاتٍ ذَاتٍ عِلْمٍ



ذکر و اسباب و مصلحت و فواید و احوال و احوال و احوال  
فی السیاسة و الحکمة

[illegible][illegible]



[illegible]

ديوالدار  
 الدار  
 اقامه  
 الفوتى الى  
 قول الجليل  
 الامام  
 ايمان  
 الامام  
 ارجو  
 ان  
 اكم  
 ولا  
 وسخط  
 انظر  
 الرزق  
 شام  
 سخط  
 انظر



حديثه غير محفوظ وقد روي عن يحيى بن سعيد الكافى انه بلغه انه سئل عن المسبب من قولهم انما يشبه بالصواب ورواه الدارقطني ايضا من طريق ابي بصير  
وهو متروك عن ابي سلمة وسعيد جميعا عن ابي هريرة وفي الباب عن ابن عمر ورواه الترمذي وابن ماجة والدارقطني من حديث بريدة بن الحنفى بن ابي اسود بن  
يحيى عن الزهري عن سفيان بن عيينة عن ابي ذر عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
ابن ابي داود والدارقطني تفرد به بريدة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
من طريق اخر عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
ابراهيم بن حنبل عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
يعني بن الجهم عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
والطبراني في المعجم عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
عامة شاملة لها ولا يخرجها من هذا الحكم المستفاد من الحديث المذكور في الجملة دون غيرها لا يظهر من شئ **وقوله** وليس في ذلك دليل  
لظهورهم فيه ان الظاهر من حديث ابي سلمة ان المولى بالركعة فيه الركوع لا الركعة الثامنة وانما لفظة قبل ان يقيم صلبه قريبة على ذلك وافصح وقد  
حمل على هذا ابن خزيمة نفسه حيث ترجم الباب بذلك الوقت الذي يكون فيه المأمور بمدد كالركعة اذا ركع امامه وروى فيه هذا الحديث  
كما سياتى عن ابن حجر **وقوله** وما تقدمت من على ابي سلمة من حديثه بان ذلك عالم ينضم به صلات وقد وجد ههنا **وقوله** فلا يخرج من حديث  
ابن خزيمة الخمره وروى بان روى نفسه حمله على ما يفيد مطلبه بالجهر **وقوله** قلت دقم تهم الخمره وش بان هذا طعن كان محتملا لانه لكنه ليس  
بالنسبة الاحتمال الذي حمله عليه الجهر **وقوله** وقد ذهب الى هذا بعض اهل النظام بان خزيمة يقال عليه الظاهرية اقول كثيرة صوحية البطلان  
عليك هذا القول من اهل البيت قال ابن خزيمة مطابقة بتصحيح المنقول المصحيح وتيسر في مصحح ما يدل عليه **وقوله** انه احتج بذلك بما روى عن ابي  
هريرة الخمره وروى بان يحيى بن خزيمة يكتفي به والحديث المرفوع لا اصل له **وقوله** وقد سطره البخاري الخمره انه متكلم فيه فقد قال  
ابن عبد البر في الموطأ هذا قول لا نعلم احدا من فقهاء الامصار قال به وفي اسناده نظر انتهى مع انه معارض بما أخرجه مالك عن ابي هريرة  
على ما مر ذكره **وقوله** قال الحافظ ابن حجر الخمره من العجب حيث يقتصر من كلام ابن حجر ما يفيد مطلبه وحذف قد رآه يدل على  
عبارة ابن حجر في التخصيص لهذه الحديث ابي هريرة روى من ادرك الامام في الركوع فليكن معه وليعد الركعة المتخيرية في الصلاة خلف الامام حديث  
البرهية انه قال في الحديث القوم راكعون في تلك الركعة وهذا هو المعروف وسوقه في قوله لا اصل له وعنه الرافعي تبعا له ان ابا عامر  
العبادى حكى عن ابي خزيمة انه احتج بقولته ورجعت صحيح بن خزيمة فوجدته اخرجه عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة عن ابي سلمة  
الامام صليبه وترجم له بذلك الوقت الذي يكون فيه المأمور بمدد كالركعة اذا ركع امامه في ذلك وهذا ما يدل عليه في قوله انه ترجم بعد ذلك  
باب دراهم الامام مسلحا ولا ملام لا قتله وفي السجود وان لا تعبدوا الملائكة والسجدة انما يكون بكم الله الركوع واخرج من حديث ابي هريرة ايضا  
من كان اذا سجدت من سجود فاسجدوا ولا تعبدوا ولا تسجدوا ولا تعبدوا ولا تسجدوا ولا تعبدوا ولا تسجدوا ولا تعبدوا ولا تسجدوا ولا تعبدوا ولا تسجدوا ولا تعبدوا  
صريح في ان ابن حجر ليس بواحد من هؤلاء من انساب الى ابن خزيمة وان سياق كلامه صحيح كيدل عليه **وقوله** وقد عكس البخاري هذا المذهب الخمره  
العلب بهما لم يترك تلك العبارات الواردة من الصحابة وغيرهم ليعطروها هل هي مفيدة لما لا داعي له لا **وقوله** فالعجب من الذين لا يحسنون الاحكام والمخالفات  
مشاكلها انما يستقيم على من نقل الاجماع بعد عصور الامام من نقل الاجماع قبلهم فلما يصح الايراد عليه اذا تحقق الخلاف فيه وانما كانت  
فيما يشكك **وقوله** لا يكلمهم بالبر بالاعانة على قتال الينا انما عتبه بالخمره وروى انه لما ثبت انه لم يؤم بالاعانة ثبت انه اعتد بها لان السكوت  
في بعض النصوص ريبان **وقوله** لا يخرج من حديثه لا يصح غير صحيحه كان الاحتجاج باخر من عنده عن من حيث انه  
منعنه لا شك انما فيه غير صحيح لكنه ليس بمجرب ههنا واما الاحتجاج لنفسه فلهذا الشئ وفقاده وكفايته بعدم ما يدل

[illegible][illegible]



۱۴  
 در زمان شاه  
 از کوهها و دریا  
 سطح این کشور  
 غلظت این خاک  
 منور و پاک  
 سفلی از کوهها  
 در زمان اسباب  
 انجمن ملی  
 علیه کمال  
 قلم و کتاب  
 در این کشور  
 علم و فرهنگ  
 منور و پاک

في رواية اخرى في صلاة الاضحية بالاسماء والاذنين واخرج عبد بن حميد عن الفضل قال كان ابي بكر في الصلاة فقرأ هذه  
 الآية واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 وفي ما جهر به من القراءة في الصلاة واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 وفي ما جهر به من القراءة في الصلاة واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 رسول الله في الصلاة وفي الخطبة يوم الجمعة وفي العيدين فنهواهم عن الكلام في الصلاة وفي الخطبة لانها صلاة وتلا من تكلم يوم الجمعة فقام خطيب  
 فلا صلاة له واخرج عبد الرزاق وسعيد بن منصور وابن ابي شيبة وعبد بن حميد وابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 بما حدث في هذه الآية قال هذا في الصلاة والخطبة يوم الجمعة واخرج عبد الرزاق وعبد بن حميد وابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر  
 اثنين في الصلاة ولا ما جهر به في الجمعة ولا ما جهر به في الخطبة واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 قوله تعالى اذ قرأ القرآن فاستمعوا له قالوا نعموا انزلت في الصلاة وفي الجمعة قلت ولا نصات يوم الجمعة كالانصات في القراءة قال نعم  
 واخرج ابن ابي شيبة عن الحسن بن علي قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 عبد الرزاق وابن ابي شيبة عن الحسن بن علي قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر قال قلت لابي بكر  
 سألت ابن عباس عن قوله واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال عند الصلاة المكتوبة والذكر واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس  
 كذا اذا امر الامام بأية خروجه الآية وحده ان يقول احد من خلفه شيئا قال السكوت واخرج ابن ابي حاتم وابن ابي شيبة عن ابن عباس  
 غطي وجهه بثوبه وبتأول من ذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا هذا اذا قام الامام في الصلاة في هذه الاثار تشهد انهم انصتوا في سبب دخول  
 الآية على قول احدائها انزلت في سماع الخطبة وثانيها انما تركت في القراءة خلف الامام في الصلاة وثالثها انما انزلت في سماع الخطبة في الصلاة وثالثها انما انزلت في سماع الخطبة في الصلاة  
 خلف الامام عند ايات الترغيب والترهيب وثالثها انما عاينته كل سامع القرآن سواء كان في الصلاة او في الخطبة وسلكوها انما انزلت  
 في القراءة في الصلاة والخطبة جميعا ومن ثم اختلف المفسرون في تفسيرهم فمنهم من ذكر الاختلاف فيه من غير ترجيح ومنهم من  
 اخبر بعضنا ومنهم من بطل بعضها ومنهم من ابدع احقا لاسيها ففي معالم التنزيل البغوي اختلفوا في سبب نزول هذه الآية  
 فذهب جماعة الى انها في القراءة في الصلاة روى عن ابي هريرة انه كان ايتكمون في الصلاة بها فاجابهم فامروا بالسكوت وقال قوم نزلت  
 في ترك الجهر بالقراءة خلف الامام وقال الحسن بن علي كان ايتكمون في الصلاة حين يسمعون ذكر الجنة والنار وهذا قول الحسن بن علي  
 ان الآية في القراءة في الصلاة وقال سعيد بن جبير ومجاهد ان الآية في الخطبة وقال سعيد بن جبير هذا في الانصات يوم الاحد في الخطبة  
 ويوم الجمعة وفي ما جهر فيه الامام وقال عمر بن عبد العزيز ان الانصات لكل واعظ والاول ولاها وهو انها في القراءة في الصلاة لان الآية مكية  
 والجمعة وجبت بالمدينة انتهى لمخضا وفي تفسير البغوي انزلت في الصلاة كانوا يتكلمون فيها فامروا باستماع قراءة الامام لان الانصات  
 له وظاهر اللفظ يقتضي جريها حيث يقرأ القرآن مطلقا وقامه القضاة على تسليحها بها خارج الصلاة واحتج به من لا يرى وجوب القراءة  
 على الامام وهو ضعيف انتهى ولحقه الشرايع المحتاجي بعد ما ذكره وجه احتياجه للحنفية لا ضعف فيه بل ظاهر النظر معه والكلام عليه  
 وما فيه مفصل في الفروع انتهى وفي تفسير الجلالين نزلت في ترك الكلام في الخطبة وغيرها كما استدلوا عليه وقيل في قراءة القرآن  
 مطلقا انتهى وقال الشيرازي في حاشيته عليه هذا في ترك الكلام في الخطبة وغيرها كما استدلوا عليه وقيل في قراءة القرآن  
 اصله في اللسان التي امر الله بالاستماع لها واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فاستمعوا له وانصتوا فاستمعوا له وانصتوا فاستمعوا له وانصتوا  
 الاستماع والاسماع والسكوت واجيبين وتصلوا في ذلك اقول القول الاول وهو قول الحسن واهل الظاهر ان معنى هذه الآية على العموم هي في وقت

[illegible]



[illegible][illegible]

[illegible]

18

41

مرکز تحقیقات و توسعه



॥ श्रीगणेशाय नमः ॥

[illegible]

۲۲

6. For each of the following, write the name of the country or countries that are most responsible for the problem.

[illegible]

[illegible][illegible]





المصنف رحمه الله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجمعة المني على الله طوبى لمن قبل ان يحاجها فيستطهر ان يحج عكة  
 فكتب المصنف رحمه الله ما بعد فافطر المني الذي يحج فيه اليهود بالنبي فاجعلوا لنفسكم كما وابتاعكم فاذا ما الى النهار عن شطر عند ان طل من يوم الجمعة  
 فتقربوا الى الله بركعتين حال فيها اول من جمعة قدم رسول الله المدينة انتهى **وذكر ابن الصام** في فتح القدير بعد ذكر حديث كعب بن مالك  
 ان ذلك كان قبل ان تفرض الجمعة بمسلمانا ان فرضية الجمعة كانت بمكة لكن فرضية الخطبة واشترطها ووجوب سماعها في الجمعة انما كان  
 بالمدينة بنزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خيرا لكم ان كنتم تعلمون  
 ونقوله تعالى واذا نزلت الجمعة فاعلموا ان الله قد افعل ما عند الله خيرا من الايام ومن للعبادة وهما مدينتان والمدينة التي استند  
 به من قال بفرضية الجمعة بمكة وهو حديث ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاية المذكورة صريحة في الامر بالاستماع  
 عند قراءة القرآن للخطبة وان كانت مشقة عليها كما يطعن عليها قراءة القرآن فالحال على سماع الخطبة يا بني عند ايضا طاهر القرآن **فان ظهر**  
 الظهور ان اجمع تفهيم الاية ومراره في القبول الثاني ومرارها في القراءة خلف الامام واما غيرهما من الاقوال فغيرها ما هي مردودة وقطعا  
 لا تجوز سند مستند منها ما هي مخدوشة ومنها ما هي غير صافية وهذا القول ترجحه بوجوبها ان لا يعاد منه الاثار والاخبار  
 وليس فيه خدشة ومناقضة عند اولي البصائر فانها انما منقول عن ائمة الثقات من غير معارضة وبالله انما قول جملة العلماء به حتى ادعى  
 بعضهم الاجماع على ذلك كما اخبره البيهقي عن احمد ان قال اجمع الناصح ان هذه الاية نزلت في الصلاة وقال ابن عبد البر في الاستدكار هذا عند  
 اهل العامة عند سماع القرآن في الصلاة لا يختص بهان من الخطاب نزل في هذا العصر دون غيره انتهى **فعلم** ان اختيار ان هذه الاية نزلت في  
 الخطبة وكذا اختيار باقي الاحوال المخدوشة مستند لال الحنفية بعيد كل البعد عن الانصاف ومع العلم بما حققنا لا يخالف القول به عند الاعتناء  
**الوجه الرابع** يختلف اهل الاصول هل العبرة باللفظ او بالمعنى والشيخ صاحب الوعيد عا كالتساؤل كل من باشر ذلك القيد ومن لا دولة على اعتبار معنى اللفظ احتجاجا  
 الى غير اسبابها قال الزمخشري رحمه الله ان يكون السبب صا والوحيد عا كالتساؤل كل من باشر ذلك القيد ومن لا دولة على اعتبار معنى اللفظ احتجاجا  
 الصماية وغيرهم في وقائم بعمر ايات نزلت على سبب مخصوصة شاكها ذاتها كيدته وخرجه ابن جرير بسنده عن محمد بن كعب عن ابي ذر في الرجل  
 لم تكن عامة بعد كذا ذكر السيوطي في الاثبات وقد وثقت كتب الاصول والتفسير بذكر هذه المسئلة وتحقيقها وذكر انها ونقل الاجماع للعلماء عليها  
 والرد على من خالفها **ان تقر** هذا فنقول مسلمانا ان الاية المذكورة وردت في الخطبة او في الكلام في الصلاة او غير ذلك لكنه لا يقتضي ذلك  
 ان تكون مخصوصة بذلك بل لفظ عام يشمل الوارد في خصوصية وغيرها فخير على عموم ويشمل حكم المرد وغيرها كمثل هذه الاية بعمر على  
 وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن مطلقا والتقييد بموضع دون موضع باطل جزا **الوجه الخامس** مسلمانا ان الاية نزلت في  
 الخطبة وان لفظ العامة ايضا لا يشتمل على الخطبة لكن انقول ان افتراض سماع القرآن في الخطبة وسماع مطلق الخطبة ليس كذلك لان القرآن نزل للتدبر  
 والتفكير ليعمل بما فيه وان الخطبة شرعت لتعليم الحكم فلا بد من استماعها كمثل الايات الملهمة من العلم من هذا الامر من وجوب قراءة القرآن في الصلاة  
 ايضا ففهم الاستماع عندها ايضا **الاياد الثاني** ان الاية انما امرت بالاستماع للقرآن والانصات له وهذا لا يقتضي وجوب سكوت المفسر  
 بان لا يقرع في نفسه انما كان الانصات هو ترك الجهر والعرب يسبحون تلك الجهر منضما وان كان يقرع في نفسه فالمرسوم احد طرقاته فالدليل غير مثبت  
 للمرام والتقريب غير تام **والجواب عنه** على ما ذكره الامام الرازي في تفسيره بعد نقل هذا الاية من الواجد انه تعالى امره بالاستماع واستغاله بالقراءة  
 يمنع من الاستماع لان السماع غير الاستماع غير الاستماع عبارة عن كونك تحث بصيطة بذلك الكلام المسموع على الوجه كما قال تعالى لم يسمعوا على السمع  
 وانما السمع انما هو السمع لما هو في ذاته ثابت هذا وظهور ان الاستغفال بالقراءة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع ايضا ينفي القراءة مطلقا انتهى  
**الاياد الثالث** ان الاية لا تدل الا على وجوب الاستماع والانصات الى الصكوت له وهذا مختص بالجهرية لا يتعدى الى الخفية فان السمع والسكوت  
 لم يكونا في السرية فلو دللت الاية على استماع الجهرية لكانت في الجهرية دون السرية فيكون المسمى عاما والدليل صا **والجواب عنه** من وجهين الاول  
 ان الاية في هذه الاية امرت بالاستماع والانصات فالاول في الجهرية والثاني في السرية فالمراد ان القرآن فان جهره فاستعمله وان اسر به

قال ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الجمعة المني على الله طوبى لمن قبل ان يحاجها فيستطهر ان يحج عكة  
 فكتب المصنف رحمه الله ما بعد فافطر المني الذي يحج فيه اليهود بالنبي فاجعلوا لنفسكم كما وابتاعكم فاذا ما الى النهار عن شطر عند ان طل من يوم الجمعة  
 فتقربوا الى الله بركعتين حال فيها اول من جمعة قدم رسول الله المدينة انتهى **وذكر ابن الصام** في فتح القدير بعد ذكر حديث كعب بن مالك  
 ان ذلك كان قبل ان تفرض الجمعة بمسلمانا ان فرضية الجمعة كانت بمكة لكن فرضية الخطبة واشترطها ووجوب سماعها في الجمعة انما كان  
 بالمدينة بنزل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ذلكم خيرا لكم ان كنتم تعلمون  
 ونقوله تعالى واذا نزلت الجمعة فاعلموا ان الله قد افعل ما عند الله خيرا من الايام ومن للعبادة وهما مدينتان والمدينة التي استند  
 به من قال بفرضية الجمعة بمكة وهو حديث ابن عباس عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاية المذكورة صريحة في الامر بالاستماع  
 عند قراءة القرآن للخطبة وان كانت مشقة عليها كما يطعن عليها قراءة القرآن فالحال على سماع الخطبة يا بني عند ايضا طاهر القرآن **فان ظهر**  
 الظهور ان اجمع تفهيم الاية ومراره في القبول الثاني ومرارها في القراءة خلف الامام واما غيرهما من الاقوال فغيرها ما هي مردودة وقطعا  
 لا تجوز سند مستند منها ما هي مخدوشة ومنها ما هي غير صافية وهذا القول ترجحه بوجوبها ان لا يعاد منه الاثار والاخبار  
 وليس فيه خدشة ومناقضة عند اولي البصائر فانها انما منقول عن ائمة الثقات من غير معارضة وبالله انما قول جملة العلماء به حتى ادعى  
 بعضهم الاجماع على ذلك كما اخبره البيهقي عن احمد ان قال اجمع الناصح ان هذه الاية نزلت في الصلاة وقال ابن عبد البر في الاستدكار هذا عند  
 اهل العامة عند سماع القرآن في الصلاة لا يختص بهان من الخطاب نزل في هذا العصر دون غيره انتهى **فعلم** ان اختيار ان هذه الاية نزلت في  
 الخطبة وكذا اختيار باقي الاحوال المخدوشة مستند لال الحنفية بعيد كل البعد عن الانصاف ومع العلم بما حققنا لا يخالف القول به عند الاعتناء  
**الوجه الرابع** يختلف اهل الاصول هل العبرة باللفظ او بالمعنى والشيخ صاحب الوعيد عا كالتساؤل كل من باشر ذلك القيد ومن لا دولة على اعتبار معنى اللفظ احتجاجا  
 الى غير اسبابها قال الزمخشري رحمه الله ان يكون السبب صا والوحيد عا كالتساؤل كل من باشر ذلك القيد ومن لا دولة على اعتبار معنى اللفظ احتجاجا  
 الصماية وغيرهم في وقائم بعمر ايات نزلت على سبب مخصوصة شاكها ذاتها كيدته وخرجه ابن جرير بسنده عن محمد بن كعب عن ابي ذر في الرجل  
 لم تكن عامة بعد كذا ذكر السيوطي في الاثبات وقد وثقت كتب الاصول والتفسير بذكر هذه المسئلة وتحقيقها وذكر انها ونقل الاجماع للعلماء عليها  
 والرد على من خالفها **ان تقر** هذا فنقول مسلمانا ان الاية المذكورة وردت في الخطبة او في الكلام في الصلاة او غير ذلك لكنه لا يقتضي ذلك  
 ان تكون مخصوصة بذلك بل لفظ عام يشمل الوارد في خصوصية وغيرها فخير على عموم ويشمل حكم المرد وغيرها كمثل هذه الاية بعمر على  
 وجوب الاستماع والانصات عند قراءة القرآن مطلقا والتقييد بموضع دون موضع باطل جزا **الوجه الخامس** مسلمانا ان الاية نزلت في  
 الخطبة وان لفظ العامة ايضا لا يشتمل على الخطبة لكن انقول ان افتراض سماع القرآن في الخطبة وسماع مطلق الخطبة ليس كذلك لان القرآن نزل للتدبر  
 والتفكير ليعمل بما فيه وان الخطبة شرعت لتعليم الحكم فلا بد من استماعها كمثل الايات الملهمة من العلم من هذا الامر من وجوب قراءة القرآن في الصلاة  
 ايضا ففهم الاستماع عندها ايضا **الاياد الثاني** ان الاية انما امرت بالاستماع للقرآن والانصات له وهذا لا يقتضي وجوب سكوت المفسر  
 بان لا يقرع في نفسه انما كان الانصات هو ترك الجهر والعرب يسبحون تلك الجهر منضما وان كان يقرع في نفسه فالمرسوم احد طرقاته فالدليل غير مثبت  
 للمرام والتقريب غير تام **والجواب عنه** على ما ذكره الامام الرازي في تفسيره بعد نقل هذا الاية من الواجد انه تعالى امره بالاستماع واستغاله بالقراءة  
 يمنع من الاستماع لان السماع غير الاستماع غير الاستماع عبارة عن كونك تحث بصيطة بذلك الكلام المسموع على الوجه كما قال تعالى لم يسمعوا على السمع  
 وانما السمع انما هو السمع لما هو في ذاته ثابت هذا وظهور ان الاستغفال بالقراءة مما يمنع من الاستماع علمنا ان الامر بالاستماع ايضا ينفي القراءة مطلقا انتهى  
**الاياد الثالث** ان الاية لا تدل الا على وجوب الاستماع والانصات الى الصكوت له وهذا مختص بالجهرية لا يتعدى الى الخفية فان السمع والسكوت  
 لم يكونا في السرية فلو دللت الاية على استماع الجهرية لكانت في الجهرية دون السرية فيكون المسمى عاما والدليل صا **والجواب عنه** من وجهين الاول  
 ان الاية في هذه الاية امرت بالاستماع والانصات فالاول في الجهرية والثاني في السرية فالمراد ان القرآن فان جهره فاستعمله وان اسر به



فانصروا واسكتوا وهذا هو الذي انصرت عليه كثير من اصحابنا المحققين في الكتب الفقهية قال ابن الهيثم في القدر حاصل الاستدلال بالآية والظاهر  
امرنا بالاستقام والسكوت فيعمل بكل منهما ولا يترك أحدهما ولا يترك الآخر والثاني لا يفي على الإطلاق فيحصل السكوت عند القراءة مطلقا انتهى قوله في الصلاة وغيره  
وفيه نظر فان الامر بالاستقام والقراءة ليس بالاعتدال بل هو حكم معلل باجماع الفاضلين والمعتدلين كوجوب السكوت  
عند الخطبة والقراءة خارج الصلاة ونحو ذلك ولا يظهر له علة ولا بعد التأمل الا كون القرآن منزلا للتدبر والتأمل وهو لا يحصل بدون الاستقام والاستقام لا نصا  
من المعلوم ان هذا خاص بالجمهورية للتيقير فيها الامام جهر اقل من مقتضى التدبر فيجب عليه ان يقرأ سرا في السرية فالامام لا يقرأ الا سرا بحيث لا يسمع  
صوائع المقتدين فلا يمكن ان يحصل التدبر فيهما وان كانوا منفصلين فلا يظهر لوجوب السكوت عليهما فيها وجه معتد به والقول بان وجوب السكوت  
في السرية مقتضى عقول مطالب بالدليل المعقول على ان كثيرا من اصحابنا وغيرهم اخذوا بعموم الآية المذكورة وعدم اختصاصها بالموارد الماثورة  
حتى فهو عليه كون جهام القرآن مطلقا ولو خارج الصلاة فرض على او كفاية فلو كان المأمور به فيها امرين الاستقام والسكوت الاول في الجهر والثاني  
في السرية ان يقال بوجوب سكوت من يقرأ القرآن عند خارج الصلاة سرا كفاية او عينا وهو خلاف الاجماع بل انزع الثاني وهو ان لا يقرأ عند  
ان يقال الاستدلال بهذه الآية مقتضى اثبات ترك القراءة خلف الامام كجهرية وليس مقتضى الاستدلال ثبوتها في السرية بل هو ثابت بدلالة ما في  
الاجماع والاثبات على ما ذكرها **الاجابة الى اربع الآيات** لا تدل الا على وجوب الانصات حال قراءة الامام لا استقامه لا على السكوت مطلقا  
فيجوز ان يسكت الامام وحين القراءة والتكبير او ما بين الفاتحة والسورة وما بين القراءة والركوع سكتة فيقرع المأمور في سكتات الامام في الجمهرية  
الفاتحة وينصت عند القراءة فيكون عاملا بالقرآن والسنة جميعا كما قالت به جماعة من الايمة نعم لو دللت الآية على وجوب الانصات بالكلية ولو عند  
السكوت لزم عدم جواز القراءة خلف الامام مطلقا **والجواب** عنه على ما ذكره الامام ان سكوت الامام ان يقول انه من الواجبات او ليس  
من الواجبات والاول باطل والاجماع والثاني يقتضي ان يجزيه ان لا يسكت فينقذ برأيه لا يسكت لقرع المأمور بل يزم ان يحصل قراءة المأمور  
مع قراءة الامام وذلك يفضو الى ترك الاستقام وترك السكوت عند قراءة الامام وذلك على خلاف النص وايضا فهذا السكوت ليس له  
حد محدد ومقدار محصور والسكوت مختلف باختلاف النطق واللغة فربما لا يتمكن المأمور من اتمام قراءة الفاتحة في مقدار سكوت الامام وسر يلزم الحد  
الذكر وايضا فالامام بما بقي مما كتبه لم يتمكن المأمور من اتمام القراءة في مقدار سكوت الامام وينقلب الامر وامر المأمور اما ان كان الامام  
في هذا السكوت يصير كالتابع للمأمور وذلك غير جائز انتهى كلامه **واقول** في الايراد الثالث وان ذكره جمع من اصحابنا ايضا فطرد قيس سيح  
ذكره ان شاء الله تعالى ولا يرد ان كان وارد ان على الشافعية وغيرهم القائلين بوجوب قراءة المأمور الفاتحة وسكوت الامام في أثناء القراءة  
عملا بالكتاب بالسنة الواردة في الزام قراءة الفاتحة لكن لا يرد له ما على من يقول باستئذان قراءة المأمور الفاتحة ان ظهر بالسكوت وكذا  
عند عدم الظاهر عملا بالكتاب والسنة المختلفة الواردة فيها **الاجابة الى خامس** ان هذه الآية تخالف قوله تعالى فاعلموا انما كنتم من القرآن  
لكن عام في الامام والمأمور فلا بد ان يحمل بكل منهما بان تحمل هذه الآية على عدم الفاتحة وتلك الآية على مطلق القراءة **وجوابه** ان الجمع  
غير محصور في ما ذكره بل يمكن الجمع بان يحمل تلك الآية على عدم المأمور عند قراءة الامام فيلزم على الوجه السكوت عملا بهذه الآية عند قراءة الامام وعلى  
منعها القراءة بل يقال ان تخصيص تلك الآية بما عدا المقتدى ايسر من تخصيص هذه الآية بما عدا الفاتحة لان تلك الآية عام خص منه البعض  
عند الكل والجمهور وهو المقتدى في الركوع وهذه الآية لم يفسر قط في تخصيصها فالتخصيص موقوف **الاجابة الى السادس** ان هذه الآية تخالفها احاديث الدلالة  
على لزوم قراءة الفاتحة لكل مصلح للمقتدى فيجب ان يعمل بكل منهما بان يخص الآية بغیر الفاتحة وبغير المقتدى **وجوابه** سيحى قريها فانظر  
مفتاوي بعد التيسر والالتفات اقول الانصاف الذي يقبله من لا يميل الى الاعتساف ان الآية المذكورة التي استدلت بها اصحابنا على هذه هي انك تدل  
عدم جواز القراءة في السرية ولا على عدم جواز القراءة في الجمهرية حال السكوت وتدل على جواز القراءة حال جهام الامام والقراءة فيمكن ان يستدل  
به على رد مذهب من ذهب الى ان يقرأ المأمور الفاتحة مطلقا ولو مع قراءة الامام ومن ذهب الى وجوب الفاتحة على المقتدى واستئذان السكوتات  
واما الاستدلال بها على وجوب الانصات مطلقا سرية كانت او جمهرية في حال السكوت وفي حال القراءة غير تام لا يتاويلات تركه لا يقبل اذ هو المأمور

وقد يستدل على مذهبنا بالآيات المفيدة لأن نزول القرآن للتذكير بقوله تعالى كتاب نزلناه بالبيان مبارك ليدبروا آياته وليتذكر  
اولوا الالباب وغيره بان يقال لما كانت الغاية من نزول القرآن ان هو التذكير والتفكير في المسكوت على مسقعة فانه لو قرعهم قراة القرآن في الدين  
والكلام فيه كالكلام على الآية الاولى فلهذا واربعا وانصافا **الاصول الثلث** في الاستدلال بالسنة المرفوعة وهو باعاديث عديدة  
مخرجها كتب شبيهة وتلك بعضها الذي اشتبهت بحججها واما ما يروى في الحديث **الاول** قوله صلى الله عليه وسلم  
الذكر الامام فكير واذا قرع فانصتوا اخرجه جماعة من كرامة واختلاف في ضعفه وقوته **فأخرج** ابو داود في سننه في باب التشهد عن عمرو بن عثمان بن عفان  
عن قتادة ومحمّد بن حنبل بن يحيى بن سعيد ناهضنا من قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال صلى بنا ابو موسى الا تشعروا  
فلما جلس اخبر صلاته قال رجل من القوم اقرت الصلوة بالبر والركوة فلما انقضى ابو موسى اقبل على القوم فقال ليكن القائل كلمة كذا وكذا اقامت  
القوم قالوا لكم القائل كلمة كذا وكذا لم يقل قط على احد من اهلنا ما قلنا واقدت ان يتكلم بها فقال رجل من القوم اننا قلنا وما اردت بها الا التحذير  
فقال ابو موسى ما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم ان رسول الله خطبنا فقلنا كذا وكذا لنا سننا او علمنا صلاتنا فقال اذا صليتم فاقوموا فقوموا  
ثم ليكن مكملا جدا فاذكركم فكير واذا قرع غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يحسبكم الله واذكركم فكير واذا قرعوا الحديث  
**ثم قال** ابو داود نا عاصم بن النضون المعمر قال سمعت ابي سليمان التيمي ناقتا دة عن ابي غلاب مجتهد عن حطان الرقاشي بهذا الحديث  
زاد ناذا قرع فانصتوا **ثم قال** قوله وانصتوا ليس بمحض ظاهري به الا سليمان التيمي في هذا الحديث انتهى **وأخرج** ايضا في باب الامام يعلم  
قاعدة من طريقه خالد بن عبد الله عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا انما جعل الامام ليقر به فاذكركم فكير واذا قرع فانصتوا الحديث  
**وقال** هذه الزيادة واذا قرع فانصتوا الوهم عندنا من ابي خالد انتهى **وأخرج** ابن ملحة من طريق ابي خالد عن ابن جابر عن زيد بن اسلم  
عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا انما جعل الامام ليقر به فاذكركم فكير واذا قرع فانصتوا الحديث **وأخرج** ايضا من طريق جابر عن سليمان التيمي  
عن قتادة عن ابي غلاب عن حطان الرقاشي عن ابي موسى الاشعري مرفوعا اذا قرع الامام فانصتوا فاذا كان عند القعدة فليكن اول ذكر احدكم التشهد **وأخرج**  
النسائي عن ابي هريرة مثل رواية ابن ملحة سندا ومثناه **وأخرج** مسلم في صحيحه في باب التشهد من طريق قتادة عن يونس بن جبير عن حطان قال  
صلى مع ابي موسى الاشعري الحديث فخر رواية لي حاشي دالولي وفيه اذا صليتم فاقوموا فقوموا فاذكركم فكير واذا قرعوا غير  
المغضوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين الحديث **ثم قال** وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابو اسامة نا سعيد بن ابي عروبة حرونا ابو غسان  
نا معاذ بن هشام نا ابي خرو نا اسمعيل بن ابراهيم نا جابر عن سليمان التيمي نا كل هؤلاء عن قتادة في هذا الاسناد بمثل ما في حديث جابر عن سليمان عن قتادة  
من الزيادة واذا قرع فانصتوا **قال** ابو اسحق نا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي غلاب نا هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من سليمان فقال له ابي بكر فحدثني  
ابي هريرة قال هو صحيح يعني واذا قرع فانصتوا فقال هو عندي صحيح فقال لم لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت  
ما اجمعت عليه انتهى ما في صحيح مسلم **وذكر** الزبلي في نصب الراية ان البر الايضنا **أخرج** هذا الحديث فخر رواية ابن ملحة عن ابي موسى وقال لا تعلم  
احد اقال فيه واذا قرع فانصتوا سليمان التيمي نا كل هؤلاء نا به محمد بن يحيى نا سالك بن روح عن عمرو بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن  
ابي موسى مرفوعا بخبر حديث سليمان انتهى قرأه ابن عدي في الكامل عن سالك بن روح العطار عن جابر بن عمرو وموسى بن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بمجموعه  
سند او مثناه وقال هذا الحديث سليمان التيمي نا كل هؤلاء نا به محمد بن يحيى نا سالك بن روح عن عمرو بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن  
نا الحسين بن عبد الله نا ابي خالد نا سليمان نا جابر نا ابن جابر نا زيد بن اسلم نا ابي صالح عن ابي هريرة قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليقر به فاذكركم فكير  
انتهى **وروي** على الاستدلال بهذا الحديث انه تنكرفيه قد جعلوه شاذ اعين محفوظ وقد حوا في ثبوته حطان با داود حكم عليه انه ليس بمحفوظ من طريق  
قتادة وان الوهم فيه من ابي خالد كما مر من طريق زيد بن اسلم كما مر قبله وقال النووي في شرح صحيح مسلم ان هذه اللفظة تختلف باختلاف  
معرفة وليست في السان الكبر عن ابي داود ان هذه الزيادة ليست بمحفوظة كذا في نسخة من ابن معين وابي حاتم الرازي والدارقطني والخطيب  
ابي على النيسابوري في شرح الامم واجتماع هؤلاء العلماء على تضعيفها مقدم على تعميم مسلم لا سيما واما ما بسنده في صحيحه انتهى قال السيوطي

دليل على صحة ما قلنا من ان هذا الحديث لا يثبت في صحيح مسلم ولا في غيره من الكتب المعتبرة  
والمراد بالآيات المفيدة لان نزول القرآن للتذكير بقوله تعالى كتاب نزلناه بالبيان مبارك ليدبروا آياته وليتذكر  
اولوا الالباب وغيره بان يقال لما كانت الغاية من نزول القرآن ان هو التذكير والتفكير في المسكوت على مسقعة فانه لو قرعهم قراة القرآن في الدين  
والكلام فيه كالكلام على الآية الاولى فلهذا واربعا وانصافا **الاصول الثلث** في الاستدلال بالسنة المرفوعة وهو باعاديث عديدة  
مخرجها كتب شبيهة وتلك بعضها الذي اشتبهت بحججها واما ما يروى في الحديث **الاول** قوله صلى الله عليه وسلم  
الذكر الامام فكير واذا قرع فانصتوا اخرجه جماعة من كرامة واختلاف في ضعفه وقوته **فأخرج** ابو داود في سننه في باب التشهد عن عمرو بن عثمان بن عفان  
عن قتادة ومحمّد بن حنبل بن يحيى بن سعيد ناهضنا من قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال صلى بنا ابو موسى الا تشعروا  
فلما جلس اخبر صلاته قال رجل من القوم اقرت الصلوة بالبر والركوة فلما انقضى ابو موسى اقبل على القوم فقال ليكن القائل كلمة كذا وكذا اقامت  
القوم قالوا لكم القائل كلمة كذا وكذا لم يقل قط على احد من اهلنا ما قلنا واقدت ان يتكلم بها فقال رجل من القوم اننا قلنا وما اردت بها الا التحذير  
فقال ابو موسى ما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم ان رسول الله خطبنا فقلنا كذا وكذا لنا سننا او علمنا صلاتنا فقال اذا صليتم فاقوموا فقوموا  
ثم ليكن مكملا جدا فاذكركم فكير واذا قرع غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يحسبكم الله واذكركم فكير واذا قرعوا الحديث  
**ثم قال** ابو داود نا عاصم بن النضون المعمر قال سمعت ابي سليمان التيمي ناقتا دة عن ابي غلاب مجتهد عن حطان الرقاشي بهذا الحديث  
زاد ناذا قرع فانصتوا **ثم قال** قوله وانصتوا ليس بمحض ظاهري به الا سليمان التيمي في هذا الحديث انتهى **وأخرج** ايضا في باب الامام يعلم  
قاعدة من طريقه خالد بن عبد الله عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا انما جعل الامام ليقر به فاذكركم فكير واذا قرع فانصتوا الحديث  
**وقال** هذه الزيادة واذا قرع فانصتوا الوهم عندنا من ابي خالد انتهى **وأخرج** ابن ملحة من طريق ابي خالد عن ابن جابر عن زيد بن اسلم  
عن ابي صالح عن ابي هريرة مرفوعا انما جعل الامام ليقر به فاذكركم فكير واذا قرع فانصتوا الحديث **وأخرج** ايضا من طريق جابر عن سليمان التيمي  
عن قتادة عن ابي غلاب عن حطان الرقاشي عن ابي موسى الاشعري مرفوعا اذا قرع الامام فانصتوا فاذا كان عند القعدة فليكن اول ذكر احدكم التشهد **وأخرج**  
النسائي عن ابي هريرة مثل رواية ابن ملحة سندا ومثناه **وأخرج** مسلم في صحيحه في باب التشهد من طريق قتادة عن يونس بن جبير عن حطان قال  
صلى مع ابي موسى الاشعري الحديث فخر رواية لي حاشي دالولي وفيه اذا صليتم فاقوموا فقوموا فاذكركم فكير واذا قرعوا غير  
المغضوب عليهم ولا الضالين يقولوا آمين الحديث **ثم قال** وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابو اسامة نا سعيد بن ابي عروبة حرونا ابو غسان  
نا معاذ بن هشام نا ابي خرو نا اسمعيل بن ابراهيم نا جابر عن سليمان التيمي نا كل هؤلاء عن قتادة في هذا الاسناد بمثل ما في حديث جابر عن سليمان عن قتادة  
من الزيادة واذا قرع فانصتوا **قال** ابو اسحق نا ابو بكر بن ابي شيبة نا ابي غلاب نا هذا الحديث فقال مسلم تريد احفظ من سليمان فقال له ابي بكر فحدثني  
ابي هريرة قال هو صحيح يعني واذا قرع فانصتوا فقال هو عندي صحيح فقال لم لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا انما وضعت  
ما اجمعت عليه انتهى ما في صحيح مسلم **وذكر** الزبلي في نصب الراية ان البر الايضنا **أخرج** هذا الحديث فخر رواية ابن ملحة عن ابي موسى وقال لا تعلم  
احد اقال فيه واذا قرع فانصتوا سليمان التيمي نا كل هؤلاء نا به محمد بن يحيى نا سالك بن روح عن عمرو بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن  
ابي موسى مرفوعا بخبر حديث سليمان انتهى قرأه ابن عدي في الكامل عن سالك بن روح العطار عن جابر بن عمرو وموسى بن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة بمجموعه  
سند او مثناه وقال هذا الحديث سليمان التيمي نا كل هؤلاء نا به محمد بن يحيى نا سالك بن روح عن عمرو بن عامر عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان عن  
نا الحسين بن عبد الله نا ابي خالد نا سليمان نا جابر نا ابن جابر نا زيد بن اسلم نا ابي صالح عن ابي هريرة قال صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام ليقر به فاذكركم فكير  
انتهى **وروي** على الاستدلال بهذا الحديث انه تنكرفيه قد جعلوه شاذ اعين محفوظ وقد حوا في ثبوته حطان با داود حكم عليه انه ليس بمحفوظ من طريق  
قتادة وان الوهم فيه من ابي خالد كما مر من طريق زيد بن اسلم كما مر قبله وقال النووي في شرح صحيح مسلم ان هذه اللفظة تختلف باختلاف  
معرفة وليست في السان الكبر عن ابي داود ان هذه الزيادة ليست بمحفوظة كذا في نسخة من ابن معين وابي حاتم الرازي والدارقطني والخطيب  
ابي على النيسابوري في شرح الامم واجتماع هؤلاء العلماء على تضعيفها مقدم على تعميم مسلم لا سيما واما ما بسنده في صحيحه انتهى قال السيوطي









١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

ثقة وقال يعقوب بن يوسف بن ميثاق هب التابعين بالمدينة وذكره ابن حبان في الثقات انتهى ملخصا وفي استندكار ابن عبد البر قال بن ميثاق  
كان ابن أبي عمير في مجلس سعيد بن المسيب يصفى الحديث وحسب هذا الخبر ثناء انتهى وثانيها ان جملة وانتهى الناس في هذا الحديث  
مدرجة فمنهم من يجعلها من كلام الهريزي ومنهم من يجعلها من كلام الزهري ومنهم من يجعلها من كلام معمر بن عمار فلهذا عن سنن ابى داود وقال  
القاري في المرواة عند تفسير هذه الجملة قال فانتفى الناس الخ اي بوهري قاله ابن ملاح لكن نقل ميراث عن ابن الملقان قوله فانتفى الناس هو من كلام  
الزهري قاله البخاري والذهبي وابن فارس طبرداود وابن حبان والخطابي وغيرهم انتهى وجوابه ان هذا الاختلاف لا يقدح في اصل  
الروايات هذا الكلام سواء كان من كلام ابى هريزة او من كلام الزهري او غيرهما يدل قطعاً على ان الصحابة تركوا القراءة  
خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في ما يحرم فيه وهذا كاف للاستناد به وثالثها ان انتهاء الصحابة عن القراءة لعله كان باختيارهم  
وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم وسلم عنهم ولغيرهم بما رزقوا من ترك القراءة ولم يروا ان النبي صلى الله عليه وسلم اطلع عليه فحسبه  
او نهاهم عن القراءة وجوابه ان الصحابة اطلعوا من اموال النبي عليه الصلاة والسلام وهم من صدورهم لسهوهم وشكوا ما نسيه ونهضهم  
اقوى من نهضهم تركهم القراءة خلفه دليل اوضح على ان القراءة التي هي منشأ المنازعة كانت مكرهة عند النبي عليه السلام ولو لم يكن هذا  
مرادة وكان قد اطلع من ذلك اليوم على ترك المنازعة لهداهم للقراءة الفاتحة وصوح بنفي الجهر بالقراءة والمنازعة واحتياج الفاتحة ومن المعلوم  
ان السكوت في معرض البيان بيان وراعيها وهو اقراها ان هذا الحديث انما يدل على ترك القراءة في الجهرية ولا دلالة له على تركها في السرية  
فلا يقيم القريب في هذا لعله مالك وغيره القائلون بالفرق بين السرية والجهرية من دلة مذهبه وبه صرح جماعة من غيرهم فقال ابن عبد البر  
في الاستدكار فقه هذا الحديث الذي من اجله حجب عنه ترك القراءة مع الامام في كل صلوة يجهر فيها الاكل بك القراءة فلا يجوز ان يقرعه معه  
اذ اجهره بام القرآن ولا يجره على ظهر هذا الحديث وعمومه انتهى وقال القاري في المرواة عند تفسير فانتفى الناس عن القراءة في ما يحرم  
بالقراءة مفهومه انهم كانوا يسرون بالقراءة فيا كان يخفى فيمنه رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مذهب اكثر وعليه الامام محمد بن  
ابن ابي حنيفة عنه بانور في بعض الروايات فانتفى الناس عن القراءة بدون قيد الجهرية وهو دال على انهم عن مطلق القراءة وفيه  
منه ظاهرها تقران الروايات تفسر بعضها ببعض فمطلق القراءة الواردة في بعض الروايات على القراءة في الجهرية تكون الواقعة واحدة  
فالحق ان نقل غرض المستدلين من الحنفية بهذا الحديث اثبات احد جزئ مطلوبهم والرد على من قال بالقراءة في الجهرية والسرية باحد الوجهين  
ونها مسمها ان المراد في هذه الرواية الانتفاء عن الجهرية لا الامام كما قال ابن مالك من قال بقراءة تها خلف الامام في الجهرية حمله على ترك دفع  
الصوت خلفه انتهى وفيه ما ذكره القاري وانه خلاف ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم هل قرأتموه احد منكم وسادسها انه صلى على  
ترك قراءة ما عدا الفاتحة كما تقدم في الحديث انما قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم ملكا نازع القرآن فاحتمل ان يكون عند النبي صلى الله  
عليه وسلم لا يقره قرأنا خلفه سوى فاتحة الكتاب او وجدنا عمر بن الخطاب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لرجل قرأ خلفه بسورة ركب الا على هل قرأ  
احد منكم بسورة ركب فقال نعم فقال صدقت قد علمت ان بعضهم خالفها وقلنا انما نزع مثل الخلف فلا يجهل ان يكون غرض حديث ابن ابي عمير ان يقول  
ما انما نزع القرآن يعني فاتحة الكتاب وهو لا صلة الا بها انتهى وفيه انه خالف لظاهر الروايات برواية عمر بن الخطاب فان واقعة هذه الروايات  
كانت في الجهرية والواقعة المذكورة في رواية عمر بن الخطاب كانت في السرية كما سيأتي فيما يلي فلا يمكن حمل ذلك الواقعة على هذه الواقعة فان قلت يخرج عن القراءة  
ما عدا الفاتحة لحديث لا صلوة لمن لم يقرء بأم القرآن وغيره من الاحاديث الدالة على ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ قراءة الفاتحة خلفه في الجهرية  
قلت الجمع بين ما نحن فيه وبين تلك الاحاديث لا يتعين بهذا الطريق وسادسها انه منسوخ حديث العلاء عن ابى السائب عن ابى  
هريزة الذي فيه قول ابى هريزة اقرأ في نفسك يا فارسي وقد مر ذكره في الفصل الاول من الباب الاول وفي حديث اخر روى عن طريق الجهرية  
دال على ان لا صلوة الا بالفاتحة كما قلنا في كتابنا في كتاب الناسخ والمنسوخ من هذا الحديث انما قال بعد ان حكى بان حديث ابن ابي عمير ثابت ولو كان  
هذا ثابتاً ليدل على صحة قراءة الفاتحة خلف الامام دون غيرها لكان في حديث العلاء عن ابى هريزة ناسخاً لهذا حديث العلاء بن عبد الرحمن انه سمع

له ان يكون في كتابنا في كتاب الناسخ والمنسوخ من هذا الحديث انما قال بعد ان حكى بان حديث ابن ابي عمير ثابت ولو كان هذا ثابتاً ليدل على صحة قراءة الفاتحة خلف الامام دون غيرها لكان في حديث العلاء عن ابى هريزة ناسخاً لهذا حديث العلاء بن عبد الرحمن انه سمع

[illegible]

بحسن توبیخ الصلوات بن عبد الرحمن بن الفضل

H

بحسب تقدم المبحث في التوضيح على المسألة في شرح الرواية بجملة الرواية



**ووجه اخر** اذا روي الصحيح عن غيره من غير ان يروي به بطريقه معين كون تركه العلم بالناسخ ولا يعمل بالحديث لكونه منسوخا  
هذا من الحنفية وعند الشافعي لا يعمل الصواب بخلاف الرواية بل يوجب الحديث وهذا هو مذهب الحديث كما انه لما كان الحديث منسوخا قد عملوا فيه  
الصواب بخلاف ذلك علم انه كان عالما بنسخه لا يصح العمل بخلافه القاطع من الصواب المتقطع عن عدالتك لا بعدله بالنسخ بخلاف ما اذا عمل الراوي بخلاف  
المروي قبل الرواية فذلك لا يدل على النسخ وكذا اذا لم يعلم تاريخ العمل ورواية الحديث وهم انه يحتمل ان يكون النسخ في زمانه فقلنا هذا بعيد  
بل غير صحيح لان ناسخ المفسر يكون الا مفسرا فلا احتمال الحفلة كذا في تحريك اصول وشرحه وقد استند الحنفية بهذا الاصل فكثير من المباحث كبحث  
نفع اليه بن وسيل الكفاء سجا بولم الكلب وغير ذلك وشرحه في الاثار السطحاوي يمل من امثال ذلك وان كان كل ذلك لا يخلو عن ايرادات جيدة  
وشبهات قوية اذا عرفت هذا فنقول ادعاء النسخ في ما نحن فيه لا يستقيم على مذهبنا نفعية ومن وانهم لان قول الصحيح في قوله ليس بمعتبر عندهم  
اذا كان بخلاف الرواية بل يجب ان يكون الرواية قهرا لما اتفق الجمهور في ردها بقراءة في نفسه مع روايته ترك القراءة خلف النبي صلى الله عليه وعلى اله لا يستبر  
بقوله بل بما رويوا من الحنفية عندهم وان كان عمل الصواب في الراوي وقراءة على خلاف روايته من امارات النسخ لكنهم قيدوه بما اذا علم تاخر فتواه عن  
روايه لم يبقين ويكون بخلاف الرواية حلالا فابقين وفي ما نحن فيه كراهي في حين الاشكال فان ثبت تاخر فتواه وكونه خلاف مود يبقينا صريح ذلك ولا فلا  
وتكونه خلافا له بحيث لا يمكن الجمع بينه وبينه ممنوع لما هو من وجوب الجمع **الحديث الثالث** حديث الخالصة وهو مخرج في كتب معتبرة بطريق  
متعددة **فاخرج** ابو داود في سننه من طريق شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الطهارة في رجل قرأ  
خلفه بسم الله اهل على فلما فرغ قل ايكم قرأوا رجل قال قد عرفت ان بعضكم خالجهما قال ابو داود قال ابو الوليد في حديثه قال شعبة نقلت  
لقراءة ليس قول سعيد الضيف لقراءة قال ذلك اذا جهر به وقال ابن كثير في حديثه قال شعبة نقلت لقراءة كانه كرهه قال لكن خفي عنه **واخرج**  
ايضا من طريق سعيد عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الطهارة في رجل قرأ بسم الله اهل على فقال رجل ناقل  
قد علمت ان بعضكم خالجهما في اخر مسلم في صحيحه **الحديث الرابع** ما خرج في الحديث عن ابن مسعود قال كان ابي يقرأ خلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فقال خلطتم على القرآن **ويروى** على الاستدلال بها بعض ما ورد على الاستدلال بالحديث الثالث فتذكره **وقد يروى** عليه بانه قال ابن عبد البر  
في الاستدلال بعد ذكر حديث ابن مسعود هذا الوجه فيه وانما معناه في الجهر لا في الخفية لا يقع في صلوة السريين ذلك حديث مالى انا في القرآن وهذا في  
الجهر على ما قدمناه انتهى **وقال** بعد ذكر حديث عمران هذا الحديث رواه شعبة وجماعة عن قتادة عن زرارة بن اوفى عن عمران وقوله خالجهما في  
نازعينا وهذا مثل قوله في حديث ابي هريرة مالى انا في القرآن انتهى **الا ان يقال** غرض المستدلين بهذا الحديثين وامثلهما اثبات ترك القراءة  
في الجهرية وترك الجهرية فيها وفي السرية على ما من غيره **وقد يروى** ايضا بان هذين الخبرين يثبت منه النهي عن القراءة ولا تركها وانما الخبر  
النبي عليه الصلاة والسلام بالخائفة والمخالطة فيكون النهي عنها **وحجابه** ان النهي وان لم يكن مذكورا صريحا لكنه مفهم ضرورة فان من العلوم  
المخالطة والمخالطة في القرآن منى عنه ولذا ان النبي صلى الله عليه وسلم لم عن جهر القراءة معا كما ورد في السنن وغيرها فيكون ما يروى فيهما وهو القراءة  
في الجهر والجهر بالقراءة ممنوعة ايضا فليس غرض النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك الخفاء كذا لا يجوز الجهر **ان قلت** المخالطة ونحوها انما يتحقق عند  
المقتدى بالقراءة واما عند الاسرار بالقراءة فلا فلا يثبت منه الا النهي عن الجهر خلف الامام لا عن مطلق القراءة خلف الامام ولذا قال النووي في شرح  
صحيح مسلم معنى هذا الكلام الا نكاحا في جهره او رفع صوته بحيث اسمع غيره لا عن اصل القراءة بل فيه انهم كانوا يقرئون السورة في الصلوة السرية  
وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر الامام والمأموم عندنا ولنا وجها ضعيفا انه لا يقع الامام في السورة في السرية كما لا يقع في الجهرية انتهى  
**قلت** نعم ولكن قد يروى في سرار القراءة ايضا الا ذلك فيمنعه من ذلك **الحديث الخامس** ما خرج في الحديث عن ابن مسعود قال كان النبي صلى الله عليه وسلم  
عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بالمسبح رجل يقرأ خلفه فلما فرغ قل من ذا الذي يخالطه سورة  
كذا انه روي عن القراءة خلف الامام وفيه ان زيدا في خبره عن القراءة خلف الامام قد تقدم بها هاجر ابن اوطاة كما حكم به الدلائل في نفسه  
انه لا يقل هكذا في غير هاجر وخالفه اصحاب قتادة منهم شعبة وسعيد وغيرهما فانهم يروى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال البيهقي في كتابه

[illegible]

محمد بن عبد الله





[illegible]

[illegible][illegible]



[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

بن عبد البر الذين ردوا عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال  
 فيه وقال يحيى بن معين بن مغيرة بن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال عن أبي بصير عن الحسن بن علي بن فضال  
 والاطلاع على مدارجه فارجع الى رسالة مقدمة الهداية وغيرها والحاصل ان طرق الحديث الذي نحن فيه بعضها صحيحة أحسنة وبعضها  
 ضعيفة ينجز بعضها بغيرها من الطرق الكثيرة فالقول بأنه حديث غير ثابت او غير محتم به ونحو ذلك غير معتد به الثالث ان الحديث بعد  
 صحة طرقه لا يدل على نيابة قراءة الأحكام عن قراءة المقتدى وهذا لا يدل على صحة المقتدى بل على عدمه وهذا واجد عن يحيى بن أحمد ما ذكر  
 الفاضل المحدث الجوزي في حواشي الهداية وغير ذلك أثبت الكفاية للأحكام عن المقتدى بوجوب حجة هناك ثبتت الوكالة على القيد ليل على  
 عجزه عنه والمقتدى غير عاجز عن القراءة خاصة فيحصل حكمها انتهى وثانيهما ما ذكره ابن الهمام من ان القراءة ثابتة من المقتدى  
 شرعا فان قراءة الأحكام قراءة له فله فله في صلوته واحدة وهو غير مشرع انتهى وفيها ما فيه ما أضافه في الأول فهو  
 الحديث لا يدل على ان قراءة الأحكام كافية للمكسر وانما تنوب عنه وأما إثبات ان الوكالة للأحكام فان المأموم يحجب عنه كونه ثبت منه  
 ولا يدل عليه دليل غيره فالقول به قول يحيى بن أحمد لا عبرة له وإضافته في الثاني فلان قراءة الأحكام ليست بقراءة المأموم حقيقة وهو لا يقرأ  
 وإنما هي قراءة له حكما ولو قرأه للمؤتمن لا يلزم إلا ان يكون له قرأتان احداهما حقيقة وثانيها حكمية كالعامة في اجتماعهما ولا دليل على  
 قبح اجتماعهما الرابع ان هذا الحديث يخالف عموم قوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فلا يعتبره بمقابلة القرآن وجهوا به على ما ذكره ابن  
 الهمام وغيره ان اذا صرح وجبان يخصه في الآية به على طريقة الضم مطلقا فانه يحجب عن تخصيص النص العام بخلاف الأحكام مطلقا لكن العام  
 عنده ظاهرا مطلقا وعلى طريقة الضم أيضا لأنه عام يخص منه البعض وهو المدرك في الزكوة اجماعا وهو في عقدنا فجاز تخصيصه بغير مقتضى  
 هذا الموضع الخامس ان معكروني حديث آخر ما يترفع عنك من القرآن وحديث لا صلوة لمن لم يقرأ بأم القرآن وغيرها والفرق بين الحديثين  
 من ما قبله السادس ان معكروني الأحاديث الخاصة الواردة في قراءة الفاتحة خلف الأحكام كحديث عبادته وغيره مما سيأتي ذكره  
 وجوابه على ما ذكره ابن الهمام كما مر فلهذا هذا الحديث يقدم عليه القوة مستند وضعف سند ما تقدم المنع عند التعارض كما  
 تقدم في الأصل في بحث التعارض وفيه نظر فان ضعف سند تلك الأحاديث ممنوع كضعف هذا الحديث ظاهرا لا يستفاد أصلا  
 من هذا الحديث بل لا يدل على الكفاية في الصلاة المسماة به انه يمكن حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقراءة تلك الأحاديث وجوابه  
 انه ياباه طاهر إطلاق هذا الحديث وفيه ان هذا الحديث ليس بضر على ترك قراءة الفاتحة بل يحتلها ويحتل قراءة ما عداها وذلك لأن آيات  
 تدل على وجوب قراءة الفاتحة أو استحسانها فحينئذ تقدمها عليه قطعاً فان قلت قد مر الحديث الذي نحن فيه فلهذا قد حمل  
 على مطلق القراءة واستثنى المأموم من قراءة الفاتحة كما مر برواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمل جابر على ذلك واستثنى  
 للمأموم من لا صلوة الا بقراءة الفاتحة لكن فهم لم يذكره من في عا وحديث عبادته في عدم استثناء المأموم وقع فرفعهما التامين  
 انه يمكن حمل هذا الحديث على القراءة في الجهر والسر والقراءة وجوابه انه يبطل ما ورد في بعض طرقه ان ذلك كان في السورة في السر والسر  
 السابع ان ابن عمر وجابروا وأبا هريرة الذين يروي هذا الحديث من طرقهم وقد اتوا على اختلاف وجوه والقراءة مطلقا أو في السورة أو في غيرها  
 والرواية اختلفت في ذلك على نفسه وجوابه ان ابن عمر وجابروا ثبت عنهما الأحكام كذلك ثبت عنهما المنع والكفاية كما مر أيضا فيكون  
 ذلك شريفاً ولو لم يكن صحيحاً لكان ما يدل على النسب اذا كان خلافاً باقنين ويكون بعده رواية باليقين وإثبات ان اجازتهم القراءة كانت  
 بعد الرواية في حين الممانعة على ان الثابت عنهم الأحكام لا على سبيل الوجوب والركنية فلا يناقض ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا القدر  
 على ثبوتين بالوجوب والركنية وان لم ينافي في مسالك جماعة من الحنفية العاشر انه قد تقدم في اصول الحنفية ان الخبر اذا ترك  
 الصعوبة الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصح الخبر لا لأحد الطرفين فيمارك الخبر لانه لو كان صحيحاً لا يحتمل به أحد من الجانبين ولما علم  
 انه ليس يقبل الحديث كذا في تقرير الأصول وشروطها من العلل وان مسألة القراءة خلف الأحكام مما اختلف فيها الصعوبة ولم يخرج أحد من المأمنين

هذا الحديث لا يدل على كفاية المأموم في قراءة الأحكام بل على عدمه وهذا واجد عن يحيى بن أحمد ما ذكر  
 الفاضل المحدث الجوزي في حواشي الهداية وغير ذلك أثبت الكفاية للأحكام عن المقتدى بوجوب حجة هناك ثبتت الوكالة على القيد ليل على  
 عجزه عنه والمقتدى غير عاجز عن القراءة خاصة فيحصل حكمها انتهى وثانيهما ما ذكره ابن الهمام من ان القراءة ثابتة من المقتدى  
 شرعا فان قراءة الأحكام قراءة له فله فله في صلوته واحدة وهو غير مشرع انتهى وفيها ما فيه ما أضافه في الأول فهو  
 الحديث لا يدل على ان قراءة الأحكام كافية للمكسر وانما تنوب عنه وأما إثبات ان الوكالة للأحكام فان المأموم يحجب عنه كونه ثبت منه  
 ولا يدل عليه دليل غيره فالقول به قول يحيى بن أحمد لا عبرة له وإضافته في الثاني فلان قراءة الأحكام ليست بقراءة المأموم حقيقة وهو لا يقرأ  
 وإنما هي قراءة له حكما ولو قرأه للمؤتمن لا يلزم إلا ان يكون له قرأتان احداهما حقيقة وثانيها حكمية كالعامة في اجتماعهما ولا دليل على  
 قبح اجتماعهما الرابع ان هذا الحديث يخالف عموم قوله تعالى فاقرءوا ما تيسر من القرآن فلا يعتبره بمقابلة القرآن وجهوا به على ما ذكره ابن  
 الهمام وغيره ان اذا صرح وجبان يخصه في الآية به على طريقة الضم مطلقا فانه يحجب عن تخصيص النص العام بخلاف الأحكام مطلقا لكن العام  
 عنده ظاهرا مطلقا وعلى طريقة الضم أيضا لأنه عام يخص منه البعض وهو المدرك في الزكوة اجماعا وهو في عقدنا فجاز تخصيصه بغير مقتضى  
 هذا الموضع الخامس ان معكروني حديث آخر ما يترفع عنك من القرآن وحديث لا صلوة لمن لم يقرأ بأم القرآن وغيرها والفرق بين الحديثين  
 من ما قبله السادس ان معكروني الأحاديث الخاصة الواردة في قراءة الفاتحة خلف الأحكام كحديث عبادته وغيره مما سيأتي ذكره  
 وجوابه على ما ذكره ابن الهمام كما مر فلهذا هذا الحديث يقدم عليه القوة مستند وضعف سند ما تقدم المنع عند التعارض كما  
 تقدم في الأصل في بحث التعارض وفيه نظر فان ضعف سند تلك الأحاديث ممنوع كضعف هذا الحديث ظاهرا لا يستفاد أصلا  
 من هذا الحديث بل لا يدل على الكفاية في الصلاة المسماة به انه يمكن حمل هذا الحديث على قراءة ما عدا الفاتحة بقراءة تلك الأحاديث وجوابه  
 انه ياباه طاهر إطلاق هذا الحديث وفيه ان هذا الحديث ليس بضر على ترك قراءة الفاتحة بل يحتلها ويحتل قراءة ما عداها وذلك لأن آيات  
 تدل على وجوب قراءة الفاتحة أو استحسانها فحينئذ تقدمها عليه قطعاً فان قلت قد مر الحديث الذي نحن فيه فلهذا قد حمل  
 على مطلق القراءة واستثنى المأموم من قراءة الفاتحة كما مر برواية الترمذي وغيره قلت نعم قد حمل جابر على ذلك واستثنى  
 للمأموم من لا صلوة الا بقراءة الفاتحة لكن فهم لم يذكره من في عا وحديث عبادته في عدم استثناء المأموم وقع فرفعهما التامين  
 انه يمكن حمل هذا الحديث على القراءة في الجهر والسر والقراءة وجوابه انه يبطل ما ورد في بعض طرقه ان ذلك كان في السورة في السر والسر  
 السابع ان ابن عمر وجابروا وأبا هريرة الذين يروي هذا الحديث من طرقهم وقد اتوا على اختلاف وجوه والقراءة مطلقا أو في السورة أو في غيرها  
 والرواية اختلفت في ذلك على نفسه وجوابه ان ابن عمر وجابروا ثبت عنهما الأحكام كذلك ثبت عنهما المنع والكفاية كما مر أيضا فيكون  
 ذلك شريفاً ولو لم يكن صحيحاً لكان ما يدل على النسب اذا كان خلافاً باقنين ويكون بعده رواية باليقين وإثبات ان اجازتهم القراءة كانت  
 بعد الرواية في حين الممانعة على ان الثابت عنهم الأحكام لا على سبيل الوجوب والركنية فلا يناقض ما ثبت بالحديث من الكفاية وهذا القدر  
 على ثبوتين بالوجوب والركنية وان لم ينافي في مسالك جماعة من الحنفية العاشر انه قد تقدم في اصول الحنفية ان الخبر اذا ترك  
 الصعوبة الاحتجاج به عند اختلافهم في مسألة يصح الخبر لا لأحد الطرفين فيمارك الخبر لانه لو كان صحيحاً لا يحتمل به أحد من الجانبين ولما علم  
 انه ليس يقبل الحديث كذا في تقرير الأصول وشروطها من العلل وان مسألة القراءة خلف الأحكام مما اختلف فيها الصعوبة ولم يخرج أحد من المأمنين



مكرر

مكرر

والتاثير في الخبر قبل ذلك على ليس معتبر ولا يترجمية وجوب ايمان الحنفية قد اختلفوا فيه على احوال ثلاثة احدهم لا يرون مطلقا ثبوت الخبر مطلقا  
والثاني وهو من جهة خبره ان كان الخبر ظاهر للحنفية وامر به جلاله احدهم كان ذلك الدليل مقتضايا وان لم يكن ظاهر يقبل من غير مقتضايا فان  
اخذوا القول الثاني فلا يرون ذلك لغير الثالث فكذلك لعدم ثبوت ان هذا الخبر كان ظاهرا بين الحنفية وان وصل الى الجمهور وان اختلفوا في ذلك  
لان احتياج الحنفية لهذا الخبر ثابت كالتدليل عليه الاثار المتقدمة عنهم وفيه نظر بعد على المذهب الاول اذ لم يرد عن احد من الصحابة ولا التابعين الاحتجاج  
به على ما هو وان ثبت عنهم ما رواه **الحادي عشر** الحنفية قد صرحوا بان خبر الواحد فيما يعم به البلوى اي يحتاج الى الكمال اليه حاجة متوسطة مع  
كثرة تكرره ليس بمقبول بل هو ما مرود او منسوخ او ما دل وفرعوا عليه عدم قبول خبر يقضي الضرر بسبب ان كثر عدم قبول خبر يرفع اليدين  
وخبر الجمهور السني وغير ذلك على ما مر مبسوط في كتبهم الاصولية وان كان الاصل والفروع كلاهما لا يخلو عن ايرادات مستحكمة وخدشات واخفاة  
المعلم من القراءة خلف الامام وتركا مما يعم به البلوى ويشهد اليه الحاجة فكيف يقبل فيه خبر الواحد للحمية **والثاني عشر** في الاحتجاج بالخبر  
واشراعه صرحوا بان خبر الواحد فيما يعم به البلوى لا يثبت الجواب عن ذلك لا منكر ثبوت الاستصحاب او السنة او الاباحة به فان ثبت ترك القراءة  
خلف الامام بهذا الخبر لا ينافي مذهبنا وفيه ما فيه فانه لا يستقيم على مذهب الحنفية للمالكين وجوب المسكوت والاستقام وكذا القراءة  
**الا ان** يقال نعم ان ثبت هذا الخبر مجرد استصحاب الترك ان ابا حنيفة واخذوا وجوب الترك بالاية القرآنية لكن لا ينفون الاستدلال  
بالاية على وجوب المسكوت مطلقا باطل كما هو مفصلا وكثير من غير اخذ واجد الحديث الجواب والكرهه وشيذوه بقا رر الخبر والاية فلا يرد عليهم  
وارد قطعا **الثالث عشر** قال بغير العلم في شرح التحرير اعلم ان المصنف حكم بعدم قبول خبر الواحد دون الاشتهاد والتلقي بحكم خبره من الخبر  
لوجوب زعمه ان ما يعم به البلوى يقضي العادة بتفتيش العامة حكمه ويقضي العادة بوصول الحكم اليهم ولا يتخصص بمسألة  
الخبر فيه واحد فان كانت هذه الاية لا يساعدة حياكة مشايخنا انما اخذوا المصنف من كتب الشافعية فتعبري مذهبنا انما صلاحه بتقييده بالوجوب  
والذي يظهر من كتب مشايخنا الكرام ان الامام الذي يبيح بها كل احد ويعلمون فيه يعمل ثم روى واحد حديثا يخالف علمهم او لم يعلم علمهم به يكون  
الخير ودواء اساءه كان من جبالها بالسنية والاستصحاب لان لا يقبل الخبر الجواب فيما يعم به البلوى حتى يورد عليه خبر الفاتحة والوتر ضمن السيرة وضلوة  
الصيد وغير ذلك انما فعل على هذا ايراد على جميع المستدلين بهذا الخبر سواء اثبتوا به وجوب الاستصحاب بالسنية لانه امر يعم به التمسك ولا يخبر الخبر  
وجوبه ان مذهبهم فيما اذا كان الخبر في امر يتلى به كل احد ويعلمون فيه يعمل بما قالوا يفعلون به والحديث الذي نحن فيه ليس من هذا القبيل لان  
عمل الصحابة في القراءة تختلف الامام يختلف في الاوضاع ونظيره ما ذكره غير العلم ايضا **السادس عشر** في الحديث الذي ليس من هذا القبيل لان عمل الصحابة كان  
مختلفا فمنهم من كان يرفعونهم من لا يرفعونهم فليس الحديث مما يخالف عمل اهل البلوى بل يوافق عمل البعض ويخالف عمل البعض وهذا لا يوجب جلاله ولعل  
**الشمس والشمس** الذي يظهر بالنظر الدقيق ونقبه اصحاب التحقيق هو ان الاحاديث التي استدل بها اصحابنا ليس فيها حديث يدل على النهي عن قراءة  
الفاتحة خلف الامام خصوص ما حكي يعارض به الاحاديث الواردة في تراجمهم خلف الامام خصوص ما قيد ذلك بالجمع او الترخيم او التسايط او المنع من  
متن تحت انواع ثلاثة منها ما يدل على وجوب الانصات عند القراءة كالحدث الاول وهو وان كان بظاهر لفظه وعمومه يدل على الانصات مطلقا لكن  
لخطر الدقيق محكم ما انه يمنع من القراءة مع قراءة الامام في الجهرية بحيث يحل الاستماع والتدبر ولا يدل على وجوبه في الجهرية انما السككات كالحديث وجوبه في  
السرية وكذا الآية القرآنية وكذلك الحديث الثاني والثالث والرابع واشتات وجوب المسكوت مطلقا من هذا الاحاديث الخمسة وكذا من كآلة وان قال بجمع من اصحابنا  
من التنازع كدعاهم لا يخلو من تكلف وتفسير منها ما يدل بظاهره على النهي عن مطلق القراءة كالحدث الخامس والسادس والسابع والثامن والعاشر  
والثاني عشر لكنها كالحديث في شبهة قابل بطلا في بعضها ولا يصح الاحتجاج بها مع امكان حملها على مذهب الفاتحة او الجهرية او قراءة عند القراءة  
ومنها ما يدل على كفاية قراءة الامام للتقدي وان لم يرفع للتقدي صلاحة بقراءة امامه كالحدث الثامن والحادي عشر والثالث عشر فكل  
ان يجاز من ما هو منه واطلاق الاحاديث الواردة في ايها قراءة الفاتحة خلف الامام يعميها او خصوصها ونحوها طريق ظهر بينها دلالة  
لها على وجوب المسكوت مطلقا ولا يصح ادعاء على كل هذه القراءة او المحرمات بل يعميها من الحنفية قطعا ان قول اصحابنا بما سبقت





ان المصحف والمحرر اذا اجتمعا خلبا المحرم فهنا لما اجتمع المصحف والمحرر والمائة فلا حنيطا ان يخذل المائة لا بالسبع حذرا من ان يركب المحرم وقتلا  
وجوز النضر لما كان ههنا في حيز المنع فضلا عن ما في الباب جورد النص لما انه من قراءة المصحف مع قراءة الاكام المحرمية ووجود  
نظر الكفاية في ما عداها وهو لا يفيد اطلاقها **الاصول الثالثة** في الاستدلال بانها الصحابة اعلم انهم قد استدلوا على انهم هم المصحف بالانذار  
للمسئلة عن الصحابة التولية والفعالية في ترك القراءة وعن ابي الدرداء وابن عمر وعمر بن الخطاب علي بن مسعود وجابر بن زيد بن ثابت وابن عباس  
ابن عباس في ذكرها مع اننا انما قلنا في الفصل الاول من الباب الاول وذكرنا انه من باب الاستدلال بانها الصحابة اعلم انهم قد استدلوا على انهم هم المصحف  
على هذا الاستدلال وجها **الاول** ان كثيرا من الصحابة الذين روي عنهم في ترك القراءة ايضا في تركها في الفصل الاول  
ايضا وليس هناك ما يعلم به تاخير احد منهم عن ثابته فكيف يصح الاحتجاج به باحد هادون ثابته **والثاني** ان كثيرا منهم لم يحكموا بالتمسك والكرهية والحرمة  
بل عابوا انهم تركوا على وجه الكفاية فلا تكون سندا على الكراهة **والثالث** ان كثيرا من تلك الاثار عابا لا يحتمل بسند كثر يزيد بن ثابت من قرع خلفه لا مام  
فلا صلوة له فقد قال البخاري في رسالة القراءة في حق سنده لا يعرف هذا الاستدلال سماع بعضهم عن بعض ولا يصح مثله انه خرج ذكره الزيلعي قال ابن عبد البر  
قوله زيد بن ثابت من قرع خلف الامام فضله تامة ولا إعادة يدل على مسكاد ما في عنده انتهى وكان على من قرع خلف الامام فقد خط الخطم بحجر منقلبه  
عن ابن حبان والدارقطني وكثير سعد وددت اني لاذي يقع خلف الامام في فيه جمة قال ابن عبد البر حديث منقطع لا يصح ولا نقله ثقة انتهى **والرابع**  
ان بعضوا المحرم على ترك القراءة في الجهرية فقط لا في السرية كاثربن عمر وغيره على ما مر فلا يصح سنده الحنفية **والخامس** ان كثيرا من هؤلاء الفقهاء  
من دون سند مستند كقولهم لا يمسك الايمة السرخسي ان مسكاد الصلاة مروي عن عدة من الصحابة بالقراءة وكقولهم لا يمسك الايمة السرخسي ان مسكاد الصلاة مروي  
عن قاتل بن نضر من الصحابة فان امثال ذلك قلت ذكرنا كبار الفقهاء لكن اكثرهم ليسوا بالهديثين ولم يسندوها باسناد معتبرة في الدين ولا غروها  
الى اخر جين المعتبرين يطمئن به في اثبات امر من امور الدين وهذا ذكره الشيخ عبد الله بن يعقوب بسند مروي في كشف الاسرار ان حشرة من الصحابة  
كانوا ينفرون عن القراءة اشد النفور منهم للقاء الاربعة فليس بمستند بسنده مع كون السند مروي عن محمد بن جعفر عند الحديثين وان كان معدودا في  
فقهاء الدين كما ذكرت في ترجمته في كتابي الفتاوى البهية في تراجم الحنفية مع ان الثابت عن كثير منهم خلاف ذلك كما ذكرنا عند ذكر المسالك  
**والسادس** انه صرح ابن القمام وغيره ان قول الصحابي حجتا لم تنفذه شئ من السنة ومن العلوم ان الاحاديث الرفوعة دالة على اجازة قراءة  
الفاقة خلف الايمة كاسدياق عند ذكرنا دلة الشافعية فكيف يجوز ان يترك السنة فان قلت تلك الاحاديث متكلم فيها من حديث الاستدلال  
والاسناد قلت ليس لكلام فيها از يد من الكلام في روايات الترك والمنع والاستسقاط فان قلت قد وافقت المالكين ايضا كثيرا في الروايات  
قلت لا بل اذ بان فان قلت قد صرح ابن جعفر وغيره بانه اذا تناقض الخبران عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما علموا اصحابه بعد فهمها  
لما تناقضت الاثار للرفوعة يجوز بما حمل على اجلاء اصحابه بعده وما هو الا المنع والترك قلت هذا اذا توافق عمل الصحابة بعدة في الترك وليس  
كذلك فان افعالهم وافعالهم ايضا مختلفة في الادراك والكتاب والترك **والسابع** ان اثار المنع على تقدير ثبوتها يمكن حملها على ترك الجهرية المحرمية وكل ابن  
عبد البر روي عن علي بن ابي طالب من قرع خلف الامام فقد خط الخطم وهذا الوجه احق من ان يكون في صلوة الجهرية لانه حكيوم مخالفا للكتاب والسنة فكيف  
وهو ثابت عن علي لما ذكرنا من رواية عبد الله بن ابي رافع عنه خلافة انتهى **والثامن** ان جماعة من الصحابة قد ثبت عنهم تحويل القراءة خلف الامام  
ايضا كما مر سابقا فما المخرج لاختيار اثار المنع وترك هذه قطعا فان قيل لكونها موافقة للاحاديث الرفوعة قلنا كذلك اثار التحويلين  
ايضا موافقة للرفوعة فان قيل لكون الذين ثبت عنهم المنع يوافقوا رايهم الكتاب قلنا قد مر ان الكتاب يشب النعمي مطلقا ولا اطلاق  
الايجاب فان قيل لكونهم اجلاء من الجهرية قلنا هذا امر من المنع عند المأمرين فان قيل لكون المالكين الذين قلنا هذا ليس لهم  
علم كثير منهم روي عنهم الامارة بدون المما لفتيات اكثر من روي عنهم المالكية روي عنهم الامارة فان قيل لكونهم اجلاء من الجهرية  
الحديثي فقولوا ان اثار الصحابة اذا كانت عندهم راية بالقياس كانت محمولة على السماع فيعترض الجهر المقتضون ان جواب قراءة الفاقة على  
المكروه والنظر الوجوب المحرم اذا تناقضوا ايجل بالمحرر وترك ذرمة مما في الله عنه خير من عيادة الثقليين وكان الاحتجاج من المحرم افضل من ان

[illegible]

الواجب انتهى قلنا فيه لو ان آثار الصلوة كانت غير معقولة عدت مرفوعة حكم الكون الصلوة جملته لا واستبعاد ان يخرج من البش لا يس  
 محلا للاجتماع كما لم يطعوا عليه سماعا طيف قمار من الخبر القصور لقراءة الفاتحة لكونه من واقع حقيقة والمرفوع حكم الدون من المرفوع حقيقة وان صح سند  
 ووضوح مورد ما والتعارض بين الشيئين يقتضي مساواة الطرفين بل الواجب في مثال ذلك ان يجمع بين المرفوع حقيقة وما يزيل المرفوع حكم الحق الوسم فان لم يكن يجمع  
 الجمع فكل احد يتكلم ويؤخذ من قوله الارسل الله صلى الله عليه وعلى آله وآلها ان آثار الصلوة ليست بنصوص من جهة حق في جمع على الوجبة بل هي محزنة  
 للترك ودلالة على كفاية وما هو مشتق منها على خبر وعيد ليس به طريقا يدركه انما يقدم المحرم على الوجبة الذي يمكن الجمع بينهما كالتلايق امثال  
 اخدهما فاعمال الدليلين اولى من امثال احدهما كما هو حواشي مواضع عديدة وهذا الجمع ممكن بل هو المرفوع على الاستحسان والا نأثر على الكفاية او  
 بان يجمع للوجبة على القراءة في السيرة وسكيات الجهرية والا نأثر على القراءة في حالة القراءة او الجهرية بالقراءة ونحو ذلك من المسألة والمنارة لو بان محال ان  
 على ما دعا الفاتحة **فقط** من هذا كله ان استدلالهم بالآثار على مذهبه وان كان هو مسلوك علمتهم لا يجوز على شيئا لا زمة عليهم **وبين**  
 وخبر ان قول من يملك فساد الصلوة بالقراءة خلف الآية واستند ببعض الآثار المذكورة ساقط عن الاعتبار لا ينبغي ان يفتق اليه ولو لا بصار **الاصول**  
 في الاستدلال بالاجماع قل استدلالهم بآثارهم من اجاب بان في هذه المسئلة باجماع الصلوة كما قال صاحب الهداية بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة له  
 وعليه اجماع الصلوة **ورد** لا يفرق في مثل شبهة بقوله لو كان فيه اجماع لكان الشافعي اعرف به انتهى **وما يرد** في ايضا ما قلنا كتب الحديث  
 فانما هو امنية على ذكر الخلاف الواقع بين الصلوة في هذه المسئلة ولو كان اجماع لما كان الخلاف والنزاع **وقل** توجه العيني في البناء الى توجيه قول صاحب الهداية  
 بوجهه اشد هاهنا مع اجماعا بالاعتبار اكثر وقد روي منع القراءة عن ثمانين نفر من كبار الصلوة وتأنيها انه اجرام ثبت بنقل الاحاد فلا يمنع نقل البعض  
 محلا لا كقول حديث بالاجماع ثبت بنقل اكثر من ثمانين نفر من كبار الصلوة وتأنيها انه اجرام ثبت بنقل الاحاد فلا يمنع نقل البعض  
 الاجماع وراعيها انه لما ثبت في العشرة الذين ذكرهم السبذ من واحد منهم على قولهم عند قول الصلوة كان اجماعا سكوتيا انتهى **والخبر**  
 على من نظر بعين البصيرة كما فيه من البركة كما قلنا في اول فهاره وان صح الحلاق الاجماع على اتفاق اكثر من ثمانين نسبة للمنع الى اكثر من ثمانين  
 اما ان يريد بالاكثارية الاكثرية بالنسبة الى جميع الصلوة بزيادة بالنسبة الى الذين تكلموا في هذه المسئلة فان اريد الاول فبطلانه واضح وان اريد الثاني فضعفه  
 ايضا لا محالة لان كون الداعين اكثر من المسيحين محتاج الى ثبوت بسند معتد وعدم نقل خلافه بسند معتد واذ ليس فليس اما في الثاني فلان مجرد نقل  
 اجماع على مسئلة ثبت فيها نزاع لا يفيد شيئا في محل النزاع ونحو هذا المنقول بكونه موافقا للكتاب السنة مورد الممانعة كيف لا وظاهر الكتاب  
 والسنة لا يشهدان بالاكثارية الاطلاعية واما في الثالث فلان مجرد جواز رجوع المخالف لا يفيد في صحة دعوى الاجماع مع انه مشترك الا ان امر من  
 الجائزين من غيره فاق واما في الرابع فلان ثبوت الدعوى العشرة الذين ذكرهم السبذ من واحد منهم على قولهم عند قول الصلوة كان اجماعا سكوتيا انتهى **والخبر**  
 وان لم يوجد الداعي **وبالجملة** فالمسئلة ليست بمحل الاجماع الاجماع السكوتي ولا الاجماع الصريح ولا الاجماع الاكثري **الاصل**  
**الخامس** الاستدلال بالعقل قد ذكرنا فيه وجهها هنا اما قال الطحاوي في شهر معاني الآثار بعد ذكر الاخبار فلما اختلفت هذه الافكار  
 المروية القسنا حكمه من طريق النظر في انما هم جميعا لا يختلفون في الرجل ياتي الامام وهو اكبره بأكبر ويكبر معه ويعتد بتلك الركعة  
 فان لم يفرق فيها شيئا فلما اجزاء ذلك في فوته الركعة احتمل ان يكون اما اجزاء ذلك لكان الضرورة واحتمل ان يكون اما اجزاء ذلك لكان الضرورة  
 خلف الامام ليست عليه فها كما صائرنا ذلك فربما هم لا يختلفون ان من جاء الامام وهو اكبره بأكبر فركعتان ان يدخل في الصلوة بتكبير كان منه  
 ان ذلك لا يخرج به وان كان انما تركه حال الغفلة وخوف فوات الركعة فكان لا بد له من عزيمة في حال الضرورة وغير الضرورة فلهذه صفات الفرائض التي  
 لا بد منها في الصلوة ولا يخرج في الصلوة الا كما كانت القراءة في حالة الضرورة كانت من غير جنس ذلك كانت في  
 النظر انما ساقطت في حال الضرورة فلهذا هو الظن في ذلك وهو قول ابي حنيفة والبي يوسف ومحمد انتهى وفيه ما فيه اما او لا فلان كون  
 عدد الركعة صدرك الركعة بما وقع فيه نزاع فليس محلا للاجماع كما ان يقال ان الخلاف في حالات بعد عصر الصلوة وهو متفقون على ذلك وان ينقل  
 حضور ما يدل على خلافه دلالة ومختلما من حقيقة البراهين الواضحة واما تأنيلا في عدم سقوط التكبير والقيام من مذهب الكرخ مع كونه

٢٠  
 فان قيل قد يقال ان الآثار المذكورة ساقطة عن الاعتبار لا ينبغي ان يفتق اليه ولو لا بصار  
 في الاستدلال بالاجماع قل استدلالهم بآثارهم من اجاب بان في هذه المسئلة باجماع الصلوة كما قال صاحب الهداية بعد ذكر حديث قراءة الامام قراءة له  
 وعليه اجماع الصلوة **ورد** لا يفرق في مثل شبهة بقوله لو كان فيه اجماع لكان الشافعي اعرف به انتهى **وما يرد** في ايضا ما قلنا كتب الحديث  
 فانما هو امنية على ذكر الخلاف الواقع بين الصلوة في هذه المسئلة ولو كان اجماع لما كان الخلاف والنزاع **وقل** توجه العيني في البناء الى توجيه قول صاحب الهداية  
 بوجهه اشد هاهنا مع اجماعا بالاعتبار اكثر وقد روي منع القراءة عن ثمانين نفر من كبار الصلوة وتأنيها انه اجرام ثبت بنقل الاحاد فلا يمنع نقل البعض  
 محلا لا كقول حديث بالاجماع ثبت بنقل اكثر من ثمانين نفر من كبار الصلوة وتأنيها انه اجرام ثبت بنقل الاحاد فلا يمنع نقل البعض  
 الاجماع وراعيها انه لما ثبت في العشرة الذين ذكرهم السبذ من واحد منهم على قولهم عند قول الصلوة كان اجماعا سكوتيا انتهى **والخبر**  
 على من نظر بعين البصيرة كما فيه من البركة كما قلنا في اول فهاره وان صح الحلاق الاجماع على اتفاق اكثر من ثمانين نسبة للمنع الى اكثر من ثمانين  
 اما ان يريد بالاكثارية الاكثرية بالنسبة الى جميع الصلوة بزيادة بالنسبة الى الذين تكلموا في هذه المسئلة فان اريد الاول فبطلانه واضح وان اريد الثاني فضعفه  
 ايضا لا محالة لان كون الداعين اكثر من المسيحين محتاج الى ثبوت بسند معتد وعدم نقل خلافه بسند معتد واذ ليس فليس اما في الثاني فلان مجرد نقل  
 اجماع على مسئلة ثبت فيها نزاع لا يفيد شيئا في محل النزاع ونحو هذا المنقول بكونه موافقا للكتاب السنة مورد الممانعة كيف لا وظاهر الكتاب  
 والسنة لا يشهدان بالاكثارية الاطلاعية واما في الثالث فلان مجرد جواز رجوع المخالف لا يفيد في صحة دعوى الاجماع مع انه مشترك الا ان امر من  
 الجائزين من غيره فاق واما في الرابع فلان ثبوت الدعوى العشرة الذين ذكرهم السبذ من واحد منهم على قولهم عند قول الصلوة كان اجماعا سكوتيا انتهى **والخبر**  
 وان لم يوجد الداعي **وبالجملة** فالمسئلة ليست بمحل الاجماع الاجماع السكوتي ولا الاجماع الصريح ولا الاجماع الاكثري **الاصل**  
**الخامس** الاستدلال بالعقل قد ذكرنا فيه وجهها هنا اما قال الطحاوي في شهر معاني الآثار بعد ذكر الاخبار فلما اختلفت هذه الافكار  
 المروية القسنا حكمه من طريق النظر في انما هم جميعا لا يختلفون في الرجل ياتي الامام وهو اكبره بأكبر ويكبر معه ويعتد بتلك الركعة  
 فان لم يفرق فيها شيئا فلما اجزاء ذلك في فوته الركعة احتمل ان يكون اما اجزاء ذلك لكان الضرورة واحتمل ان يكون اما اجزاء ذلك لكان الضرورة  
 خلف الامام ليست عليه فها كما صائرنا ذلك فربما هم لا يختلفون ان من جاء الامام وهو اكبره بأكبر فركعتان ان يدخل في الصلوة بتكبير كان منه  
 ان ذلك لا يخرج به وان كان انما تركه حال الغفلة وخوف فوات الركعة فكان لا بد له من عزيمة في حال الضرورة وغير الضرورة فلهذه صفات الفرائض التي  
 لا بد منها في الصلوة ولا يخرج في الصلوة الا كما كانت القراءة في حالة الضرورة كانت من غير جنس ذلك كانت في  
 النظر انما ساقطت في حال الضرورة فلهذا هو الظن في ذلك وهو قول ابي حنيفة والبي يوسف ومحمد انتهى وفيه ما فيه اما او لا فلان كون  
 عدد الركعة صدرك الركعة بما وقع فيه نزاع فليس محلا للاجماع كما ان يقال ان الخلاف في حالات بعد عصر الصلوة وهو متفقون على ذلك وان ينقل  
 حضور ما يدل على خلافه دلالة ومختلما من حقيقة البراهين الواضحة واما تأنيلا في عدم سقوط التكبير والقيام من مذهب الكرخ مع كونه



محل الضرورة لا يدل على عدم سقوط القراءات المصروفة وذلك لأن النطق بالكثير واحد في القيام بالقرآن من غير أن يكون متداوماً من القراءة في  
 ارتكابه أو في وقت القراءة ولا كذلك في القيام بالقرآن في وقت القراءة ولا كذلك في القيام بالقرآن في وقت القراءة ولا كذلك في القيام بالقرآن في وقت القراءة  
 كما أن قيامه عند الجهر منه والركوع والسجود عند الجهر عنه ولا يقدح ذلك في الحقيقة إلا أن يقال سقوط ما ليسقط إنما يكون الخلف عنه فإن القيام به سقط  
 كان القعود ونحوه خلفاً عنه والركوع والسجود إذا سقط كان لا يكره خلفاً عنه وليس فرض ليسقط عند الضرورة ولا خلفه والقراءة تسقط عن ذلك  
 الركوع بخلاف ذلك فإنه ليس بمفروض على المقتدي رأساً ولا لما سقطت كلية لا يحتمل القراءات أيضاً تسقط لا خلفه وهو قراءة الأمام أو حديث قراءته  
 أو أماماً لا تقول لما جعل قراءته أماماً خلفاً بهذا الحديث فتصميمه بمعية الركوع من غير تخصيص لطلاق الحديث على أن قراءته أو أماماً كان كانت خلفاً ليس من أصل  
 فأنشأ أصل القراءات تسقط عند الضرورة إلا أن خلف من فأنشأ أصل يمكن أن يقال ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع صنفه عن القراءة  
 واكتفى بقراءة الأمام عنه كما ذكره الخطابي في خواشني من لقي الفلاح ومعه ما سبق ذكره من ذلك لا له الحديث على المنع ممنوعة والتوجيهات التي ذكره  
 مقدوحة وأما أيضاً فلا أن كون القراءة ساقطة عند الضرورة لا يوجب كونه من غير جنس القراءات مطلقاً بل كونه من غير جنس القراءات التي تسقط  
 مطلقاً فيجوز أن ينقسم القراءات إلى قسمين أحدهما ما لا يسقط ولو في حال الضرورة إلا أن خلفه وتأنيهما ما يسقط عند الضرورة من غير أن يكون خلفاً مطلقاً  
 فلا أن المقدمات بعد تسليمها لا تغيب إلا أن القراءة تقع المقتدي ساقطة الفرضية لكن لا يلزم من ذلك الجهر أو الكراهة كما أن يقال غير المستدل به  
 استقام الفرضية بمقالة القائلين بالفرضية ومنها أن استقام الخطبة واجب بالكتاب السنة مطلقاً عند جمهور العلماء منهم ابن حنيفة ومالك والشافعي  
 أو مقيداً بما إذا قرئ القرآن في محل من الشعب والنسخ ومن المعلوم أن قراءة القرآن مثل قراءة الخطبة فيجب ساقطاً لا اشتراك العلة وفيه  
 أن استقام وجوب الخطبة ليس بحيث يوجب أن تسقط مطلقاً في السككات ظليكن حال القراءة كذلك أن يجوز في السرية وفي حال السككات ومنها  
 أنه لو تم المقتدي يكون له قراءته في حالة واحدة ولا نظير له في الشريعة وفيه أن اجتماع القراءة للحكمة والحقيقة مما ليس بمستلزم لا عرفاً ولا شرعاً  
 ومنها ما ذكره العيني وغيره معارضة لشافعي أن المقتدي لا يخلو ما كان يقرأ من أراء القراء إلا أن أماماً وأما أن يقرأ في سككات الأمام فإن نازع  
 فقد خالف الحديث والقرآن وقد قرئ حال السككة فقولنا ليس باجبة على الأمام باتفاق الأعلام فكيف يقرأ عند فقدان وفيه أنه يلزم على القائلين بفرضية  
 الفاكحة على المقتدي قطعاً لكن لا يثبت منه باستقلاله المدعى هو ما يجوز أن يقال بالقراءة في السرية وفي الجهرية حال السككة وتركتها عند فقدانها  
**ولجد التمسك** والتمسك بقول الذي يقتضيه نظر المنصف الغير المتحيز هو أن الاستدلال بالاجماع كما صدر عن بعض أصحابنا ضعيف جداً  
 والاستدلال بالعقل بآي وجه كان تأويل وجوب سماع طائفة الأمام لا على وجوبه مطلقاً ولا على كراهته مطلقاً ولا استدلال بالأثار وبالسند المرفوع  
 وأما أيضاً فيكون ذلك لا تغيب الكراهة مطلقاً وحفظه لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً ويجعل بعد عمر يسيراً والنسب القصور إلى الأمام من سبقنا من كبار الفقهاء  
 واختيار العلماء أو فلا جلالة قدرهم ورفعت ذكرهم بحكمهم بأنهم لم يحكموا إلا بعد ما ظهرت لهم الأدلة مثل وأن خفيت علينا فتتم مشتملة على  
 قد بسط الأمام ابن عبد الله البخاري صاحب الرأي الصحيح وجامع الصحيح في رسالته المولعة في هذه المسئلة في الرد على امتنا الحنفية قد راسلهم كتاباً  
 في حنيضة والمهم بأمرات متعددة وقد نقل كلامه الزيلعي في فضيلته المراتية ملخصاً وسكت عليه ولم يتعرض به جراً ورام كون أكثر إرادته  
 على طريق الحنفية فأردت أن أذكر له في هذه الرسالة واجب منها ليتضح حاله وما عليه قال رحمه الله صلى الله عليه وسلم وأما في حنيضة رحمه واحتج هذا القائل  
 بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وهذا منقول من باب التشكيك من نظير القراءة فرضاً واجب عليه لا فضائل يتذكر فرضاً ولم يوجب بترك سنة فيكون الفرض  
 عند أهون حال من السنة أقول هذا إنما يكون من قول من أوجب أن المكي فيقول مطلقاً على أن أخبارهم منهم أنه يثبت في السرية في غير حالة الجهر مطلقاً  
 كما في فتاوى قاضيهما إذا أدرى الأمام بعد ما اشتغل بالقراءة قال الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل كذا في بالشاء وقال غيره يأتي به والصحيح أن كان  
 الأمام يجهر بالقراءة لا يأتى بالشاء وإن كان ليس يأتي به انتهى وبقاؤه في القراءة فرضاً مطلقاً غير مسلم عندنا ذلك أن أصحابنا قالوا أن القراءة فرض  
 في حق الأمام والمنفرد والاستماع فرض في حق المقتدي لا القراءة فلا يلزم من تركه ترك الفرضية فإن قلت قوله تعالى فاستمعوا له فافترقوا أم ليس من القرآن يدل على  
 أمرنا صريح على أن السكت قلت هي عند المنفرد قراءته أو أماماً قراءته فلا يثبت فرضية في ذلك قال له أريد أن أذكر إذا جهر الأمام بجهر

٦٣

٦٤

٦٥

[illegible][illegible]



عليه وسلم كان يسكت بعد التامين سكنت طائفة بحيث يقع للكفر فاختار الكتاب في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
هذا فقولنا ان السكينة ان لا يكون ان يسكت بعد ما يقرب من التامين على ما كان عليه في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
الامام لم يفرق بين التامين والتامين في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
ان يفرق بين التامين والتامين في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
الاولى لو تكن خالية عن الذكر ولو كانت السكينة الثانية لنفسه لا ستراحة مسلم لكن كونه كبقية المام في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
تظهر جوهرا الاول انه عدم دلالة الحديث على كون السكينة الثانية لقراءة المام وان ارد به عدم دلالته حديث سمرق وبنحوه في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
به عدم مطلق الدلالة فمنع من شهادة ما في البهجة وبشهادة ان سعيد بن جبير في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
بعد التكميل في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
ما هو مخرج في التكميل لمصنوعه واما طول السكينة الثانية اي بعد الفاتحة والسورة والثالثة اي بعد تمام القراءة فلا يثبت من روايات معتبرة بل الظاهر  
ان الاول كانت التامين والثانية كانت الاستراحة وان سعيد بن جبير لا يدل على السكينة الاولى على طول غيرها واما ما في البهجة فيجوز عوى  
لا نسهم الا بالبيعة وقد قال صاحب حجة الله البالغة للحديث الذي رواه اصحابنا ليس بصريح في الاستراحة التي يفعلها الامام لقراءة القرآن من  
فان الظاهر ان كانت السكينة بالبيعة من غير ان يسير بها او سكتة لطيفة تميز بين الفاتحة وامين مثلا يشبهه في القرآن بالقرآن عند من يحرم بها او سكتة  
لطيفة ليدل على التفرق في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
روايات صحيحة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت بعد الفاتحة سكتة تطويله ليقرب المام من الفاتحة او كان هذا اذ ابى الصلابة في الكلام ولا يفرق بين السكينة  
والثاني ان احاديث السكينة معلولة ولذا لم يعمل بها كثير من الايمان كمالك بن عبد الله في الاستدكار وسمرق وابو هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم  
انه كانت له سكينات حين يكبر ويقتح الصلوة وحين يقرأ بفاتحة الكتاب اذ فرغ من القراءة قبل الركوع قال ابو داود كانوا يستعملون ان يسكت عند فرغه  
من السورة لا يفتل التكبير بالقراءة وهذا ليس في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
تلك السكينات فيقرع فيها بالقرآن ويسكت في سائر صلوات الجهر فيكون مستعملا للائمة والسنة في ذلك وقال ابو زرعة في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
سكتة بعد التكبير في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
القراءة ولا بعد ما وقد ذكرنا على حديث السكينة في كتاب التمهيد وقال ابو حنيفة واصحابه ليس على الامام ان يسكت اذ اكبر ولا اذ فرغ من القراءة  
ولا يفرغ احد قبل الامام في ما سركه ولا يفرغ احد من رواية زيد بن ثابت وجابر بن عبد الله انتهى وفيه ان عدم عمل الايمان بها لا يستلزم عدم اعتبارها  
والعلل التي هي ليست في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
وان من موضوع المقتضى في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
الامام تابع المقتضى حيث صار ساكتا لقراءة المقتضى وهو خلاف موضوع بلا شبهة وان لم يكن قلبا له قلت هذا لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
ولا هو قابل هو عين الموضوع فان الامام وان كان متبعا لما لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
بغيره في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
اخرجه ابو داود وغيره قال الطبري في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
واستدل بسبيل التخصيف في التامين والقراءة انتهى وقال السجستاني في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
المقصود من الامام في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
تعلق على المقتضى في سنة قل من لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها  
شبهة فان كان ذلك خلاف الموضوع لان هذا خلاف الموضوع والرابع ان اسلمنا ان سكوت الامام لا يمتنع من استعماله في السنة التي انتهى فيها

فيقول المقتدى عند مسكنة الامام لقراءة الشبهة وسكتة التامين من دون ان يسكت الامام بقصد قراءة التامين **فان قلت** ما باليسكتان  
 ليس باليسكتين حقيقة لا بد من دفع فيها الشبهة والتامين **قلت** هذا يكفي لداءة التامين ولا يلزم السكوت تحقيقا على التامين **ثم قال**  
 واحتج ايضا بعد بحث من كان به انما يقرأ الامام له قراءة وهذا حديث لم يثبت عند اهل العلم من اهل الجواز والعرفان لارساله وانقطاع ما ارسله فرواه  
 عبد الله بن شاذان عن النبي صلى الله عليه وسلم وانما انقطعه فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن ابي الزبير عن جابر ولا يدري اسم من ابي الزبير ام لا  
**اقول** عدم ثبوته ان اريد به خروج من الاحتجاج بغير مسلمة اريد غير ذلك فسلم غير مضمون ثبوته عند اهل الجواز والعرفان لا يضر لان  
 على ثبت عند مع زيادة ثبوتهم على ما يعلم من ارساله ليس بعد ح فان المرسل عند الجمهور محجة وكذا يكفي بغا صواب ابي الزبير  
**ثم قال** ولو ثبت فيكون الفاتحة مستثناة من اقول النقص ان يقول المقتدى يستثنى من حديث لصلوة الا بالفاتحة **ثم قال** احتج ايضا  
 بخبر روى داود بن تميم عن رجل من ولد سعد بن سعد قال حدثت ان الذي خلفه خلفه في حجة وهذا من اجل ولا يدرى من اهل الجواز  
 ما يله منه سقوط هذا الطريق لاضيقا صدقة بغيره **ثم قال** واحتج ايضا بحديث روى عنه بن كعب عن ابراهيم قال قال عبد الله وحدثت  
 ان الذي يقرأ خلفه الامام ما يقرأ في نارا وهذا من اجل لا يحتج به **اقول** فيه ما فيه **ثم قال** وهذا كله ليس من كلام اهل العلم بل من كلام اهل الجواز  
 عليه وسلكوا لا عن اهل السنة ولا عن اهل البيت ولا عن اهل البيت ولا عن اهل البيت ولا عن اهل البيت ولا عن اهل البيت ولا عن اهل البيت ولا عن اهل البيت  
 لا يهل احدا من يمتن ان يقرأ في نارا وهذا من اجل لا يحتج به **اقول** فيه ما فيه **ثم قال** وهذا كله ليس من كلام اهل العلم بل من كلام اهل الجواز  
 وابي سعيد الخدري وابن عمر في جماعة آخرين ممن روى عنهم القراءة خلف الامام رضا او انا وانا **اقول** المنع انما التعذيب بعذاب الله لا التعذيب  
 بعذاب الله والذين عذبهم من القارئ من عذاب من عذاب الله **ثم قال** واحتج ايضا بخبر رواه عمر بن محمد عن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت  
 قال من قرء خلف الامام فلا صلوة له ولا يعرف بهذا الاسناد مما عذبهم من بعض ولا يعرف بهذا **اقول** بطلان هذا الاثر لا يثبت بطلان  
**ثم قال** وروى سليمان التيمي وعمر بن الخطاب عن يونس بن جابر عن ابي موسى بن جابر عن ابي موسى بن جابر عن ابي موسى بن جابر عن ابي موسى بن جابر  
 من قتادة ولا قتادة من يونس بن جابر وسعيد بن جابر وهما مرويان بن يزيد وغيرهم عن قتادة فلم يقولوا فيه واذا قرء فاضوا ولو  
 جعل على ما سوي الفاتحة **اقول** لا يضر عدم ذكرهما سليمان بن زياد في الثقة مقبولة والجمع لا يبين بحجة على ما عدا الفاتحة **ثم قال** قد اوردنا  
 عن ابن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابي صالح عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة  
 الى ما لا يقال الحمد ان كان يدا من قدر رواه الميثم وبكر بن عجلان عن ابي الزناد عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن ابي هريرة  
 هريرة وزيد بن اسلم والفقهاء عن ابي صالح عن ابي هريرة فلم يقولوا فيه هذه الزيادة ولم يأتوا بها في زيادة **اقول** فلو كان له متابعا وهو  
 نفسه ثقة وهذا القدر يكفي للحجة **ثم قال** ويقال لهذا القائل قد اجمعت اهل العلم على ان الامام لا يتجمل عن القوم فزكاهم قلت ان الامام يتجمل عن القوم  
 هذا الفرض مع انك قلت انه لا يتجمل عنهم شيئا من السنن كالسجدة والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم والتسليم  
 كقولنا بالتميم هنا بحجج والاراي والتجمل بل اتبع النقل ولم يجد ذلك في ما عدا القراءة فلم يقل ذلك **الفصل الثاني** في حكم اذلة الشافعية  
 من وافقوا على قراءة التاميم الفاتحة خلف الامام في السرية والجمعة وهو مشتمل على اصول الاربعة **الاصول الاولى** استدلوا بقوله تعالى فاقرأوا  
 ما تيسر من القرآن بان المراد بما يتيسر هو الفاتحة ولا يقرأ فيها عامتها من كل فصل فيكون قراءة الفاتحة فرضا وفيه **اما الاولى** فانه كلمة مأمورة  
 للعموم فيشتمل على كل كثير وقليل والتخصيص بالفاتحة غير مفهم **فان قلت** هو محتمل ليقول الحديث بآياله قلت هذا كلام من لا  
 له في علمه اصول ولا درية له **واما الثانية** فان كون الفاتحة ما يتيسر بالنسبة الى كل من لم يزل باطل **واما الثالثة** فلو سلمنا ان الحمد الفاتحة  
 لكنه نفس مخصوص البعض بما جاء حيث خص منه ما ذكره في الكرم والاعرافه بل انما يخص منه ما ذكره في الكرم والاعرافه بل انما يخص منه ما ذكره في الكرم والاعرافه  
**واما استدلال** بعضهم بقوله تعالى واذكركم بالحنفية واذكركم بالحنفية واذكركم بالحنفية واذكركم بالحنفية واذكركم بالحنفية واذكركم بالحنفية واذكركم بالحنفية  
 ولا تترك من هذا ما لم يكن في تفسيره **الفصل الثاني** في حكم اذلة الشافعية

7/10

انضم المثنى الى هـ في كل واحد من المثنى فحيتية  
بفتح الميم واللام سين واما السين



عن أنس بن مالك رضي الله عنه في حديثه **الاول** ان جمهور المفسرين على انه عام ولا يخصص في الاصل كما في قوله عليه السلام  
 معتدة نزوله في قراءة المأمور بها فتختلف في تخصيص الآية العامة كما يجوز تشيؤ دون شيء من غير دليل يفيروا **الثاني** ان حجة على قراءة المأمور بها  
 يستلزم من تكرار قوله ودون الجهر فذلك لان معناه على ما ذهب اليه المفسرون فوق السر القلبي ودون الجهر القلبي وهو السر القلبي او فوق ادنى  
 السري تصحيح الحروف على ما هو في النقص ودون الجهر اي اسمع الغير هو اسمع نفسه المعبر بالسر القلبي فاذا كان السر ادا من قوله في نفسه لم يرد  
 الجهر غير مفيد **جوابه** انه يمكن ان يكون قوله ودون الجهر فوق السر القلبي الذي هو اسمع نفسه ودون الجهر المفرد فيكون اشارة الى  
 غير مفرد ويكون محمول على غير حالة الاقتداء وحده فيكون مفيدا **الثالث** انه على تقدير تسليم ان الآية مختصة بقراءة الموقر يقال انه  
 محارص بقوله تعالى قبلها قالوا احببناك بيد فم التعارض بينهما في محمل الآية السابقة على ترك القراءة عند الجهر والآية التالية على  
 القراءة في السري وحده يحصل مسالك لما كنية أو يقال ان الآية لا ولي محمل على ترك القراءة حالة الجهرية **والثانية** محمولة على القراءة في السري  
 وفي سكتات الجهرية وحده يحصل مذهب لما كنين فيجوز القراءة في السرية وسكتات الجهرية وأيضا ما كان لا يحصل مذهب لما كنين فيجوز القراءة  
 وعدم افتراض المسكنة **فان قال** قال الآية لا ولي مختصة بالخطبة والثانية عامة في القراءة في كل حالة قلنا له قد علم تخصيص الآية  
 الأولى بالخطبة بحيث لا يشر حكما في غير حالها بل عقلا وتقيلا وتخصيص الآية الثانية بالقراءة لم يحتمل الحالة غير مستند للامية **الاصول الثالث**  
 استدلال على ما ذهبوا اليه بالآثار المأثورة عن الصحابة في تجويز القراءة عن عمر وابن عباس في كبرياء وحرية وحذيفة وعبد الله بن مسعود الخديري وعلى  
 وعائشة وغيرهم كما مر سابقا ومحدث الى حرية اقره بواقي نفسك يا فارسي من طريق العللاء ايضا مع ما له وما عليه **ويرد عليه جرح احدها**  
 ان كثيرا من هذه الصحابة الذين عدوهم من المجوزين روى عنهم الترتيب ايضا ولذا لم ينفوا عن عمر وعائشة من المأثنين فلا يصح الاحتجاج بآثار  
 تجويزهم واختيارها على آثار منعهما ما لم يبين الترجيح والنسب **فان قيل** نحن نجمع بينهما بان يحمل آثار المنع على ما يردى للمنازعة والاحتياط  
 وآثار التجويز على القراءة في السرية وسكتات الجهرية قلنا هذا وان كان حجة حسنة لكنه لا يستقيم على مذهب من فرض القراءة على المرتبة مطلقا بحيث  
 يبطل صلواتنا ذكره **ثانيها** ان بعضهم كان عمر من اختيار القراءة في السرية وحكم بقراءة الآحاد في الجهرية فلا يصح ان يثبت الترجيح  
**وثالثها** ان جماع من الصحابة قد روى عنهم الترتيب ايضا بالاختيار آثار التجويز وترك آثار الترتيب مطلقا **فان قيل** لكون الجوزين اجلاء من  
 المأثنين وكونهم اكثر منهم وكون قوليهم مطلقا للاطاحت وكذا في مخالفهم في كفا الاحاديث قلنا على طبق ما ذكرنا ان كل ذلك في جرح المنع فالمرجع عليه دليل  
 لا يسمع الا ان يقال اكثر من روى عنهم الترتيب روى عنهم الاجازة ولم يرو عنهم الترتيب مطلقا فهذا من جرح اختيار  
 آثارهم على ما هو عليه **لكن** لا يستقيم الاحتجاج بذلك الآثار على الفرضية كلهم من عدم جهايل الشافية وسرايعها ان قول الجهرية اقره في نفسك يظهر  
 محمول على التندبر والتفكر كما ذكره بعض المالكية وهو مردود بمقتضى النور وفي شرح صحيح مسلم بان التندبر لا يسمى قراءة لاشياء ولا عرف **الاصول الثالث**  
 قد استدلوا بما يعقل بجري منها ان القراءة ركن من اركان فنيشتر في الآحاد والمجموع **جوابه** على ما ذكره صاحب الهداية وهو ان ركن مشترك  
 بينهما لكن حجة القدي لانصاف والاستماع انتهى وهذا الجواب بعد تسليم كونه ركن مشترك **ويرد عليه** انه لا معنى لاشتراك الا ان يكون كل  
 واحد من فعل الآحاد والمقتضى اخلاقي في كل واحد كركن الآحاد وركن المقتضى سيجو كالأحد وسيجو المقتضى وقراءة الآحاد وانصاف المقتضى لا يشتركان  
 في كل واحد بل كل منهما جري كل آخر **والله اعلم** ان يقال انه على سبيل التسامح كما جعل الانصاف الذي هو سبب التدين بالقراءة فهما مشتركان في  
 اسم القراءة نعم من ان يكون قراءة حقيقة محكما كذا ذكر الجي نفري في حاشي الهداية وقيل بوجوب الكلام بان القراءة على تجويز قراءة حقيقة  
 وقراءة حكيمة فان لمواد المستدل من قوله انه ركن مشترك لان القراءة الحقيقية من الآحاد كان فنيشتر كان فيه فغير مسلم بشا حقيقة قراءة الآحاد  
 وقراءة له وقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وان ادان مطلق القراءة من الآحاد كان فنيشتر كان فيه فغير مسلم غير مضى **فان قلت** قوله تعالى فاقروا فليس  
 من القرآن يفيد اقرا من القراءة الحقيقية قلت هو محمول على المندبر ولا يوجب حجة كآية القراءة والآية وبوجه آخر لا يثبت ان القراءة ركن بل هو بعض  
 الركن فان الاستماع والانصات ايضا ركن وفيه ما فيه ما سبقان ركنية الانصاف بعيد بل محل من حيث لا يثبت ومنها ان الآية لا تفيد ان القراءة ركن

في قوله تعالى فاقروا

في قوله تعالى فاقروا

في قوله تعالى فاقروا

[illegible][illegible]





[illegible][illegible]



[illegible]

[illegible][illegible]









وسئل على انه لا يصح ما أثبت ما ادعوه بل غاية ما ثبت بها الوجوب بالمعنى المصطلح الركنية واما الاول فلانه قد تقرر في كتب اصول الاستنباط  
 عن حكومته على نقيضه فلو كان له ادعى زيادة حكمه فقله صلى الله عليه وسلم لا تفعلوا ثم من القصة خلف الائمة في الجهرية واستثناء طهارة الفاتحة  
 يدل على عدم النفي عن قراءة الفاتحة يعني عدم كراهتها وجهرتها ولا دلالة له بوجوب الوجوه على ركنية الفاتحة او وجوبها فان ثبت دليل اخر فذلك  
 امر اخر فلا دلالة لهذا الحديث عليها اراما منه من اثبات الركنية قلنا قائل يعطيله بقوله فانه لا صلح الخريد على ذلك قلنا له فيه ما سياتي ذكره الوجه  
 السابع لمسلم ولا حديث عبادي على الفرضية لما رخصه حديث قراءة الامم قراءة له الدال على كفاية مطلق القراءة واذناها رخصا تساقطا  
 وكذا احاديث الائمة ان سلم لا يلتزم على الفرضية فلا تثبت بشئ منها الركنية فان قيل هذه الاحاديث قوية وطريق ذلك الحد معلية  
 قلنا الكلام في بعض هذه الاحاديث كحديث عبادي ليس يادون من الكلام في حديث الكفاية مع ان بعض طرقها على ما مر به في الحجية فلا يخطو في حجة  
 للمعادضة فان قيل نحن نعلم ذلك الحديث على ما عدا الفاتحة جميعا بين الاخبار المتعارضة قلنا الجمع غير متعين بهذا بل يمكن ان يحمل على الملازمة وثبتت  
 الكفاية وحديث عبادي على اجازة قراءة الفاتحة لا على الركنية كما هو حاصل جمع الآثار المتضاربة فلا بد من بيان وجه ترجيح الذي ذكرناه على الاحتياط  
 ذكرناه فان قيل هو دلالة هذه الاحاديث على الفرضية مطلقا لكل مصل ولومهما قلنا هذا عين المتنازع فيه وليس سند يعتد به فان قيل  
 هو ان حديث عبادي نص في الزام قراءة الفاتحة وذلك الحديث ليس بصريح بل ظاهره كفاية الفاتحة والنص مقدم على الظاهر قلنا هذا غير ظاهر فان كان حديث  
 عبادي نصا في اجازة قراءة الفاتحة مسلم واما كونه نصا في الزام غير مسلم الوجه الثامن من حديث عبادي قد عارضه غيره فلا بد ان يتساقط كل واحد من  
 الآثار الصالحة الموافقة لاحد ما كان هو المقرر في الاصول ان اذا عارض الاثبات بصدار الى السنة واذناها رخصا بصدار الى احوال الصالحة فوجدنا  
 ان جمعا عظيمها منهم كان يترك القراءة خلف الامم ويقتضي كفاية قراءة الامم من دون وجوب الفاتحة والركنية وهذا ابن عمر عشرين اتباعه  
 لا آثار النبي صلى الله عليه وسلم واوله واضعاه وعادته كان من يترك القراءة وفيه اما لو ان التساقط والرجوع الى آثار الصالحة انما يختار عنه  
 تعدد الجمع وهو ههنا في جيز المنع كما هو في ثانيا ان آثار الصالحة ايضا مختلفة قولنا ومغلا فاجبه ترجيح آثار التاكيد على آثار المحذورين الوجه التاسع  
 انه قد تقرر في الاصول ان الحد يثبت اذ انكشافا ولم يمكن المصير الى آثار الصالحة ايضا لا خلافا في بصدار الى المعقول فوهنا لما تعارضت الاخبار والاشارة  
 بصدار اليه وهو يثبت تركه القراءة وعدم افتراضها كما مر ذكره وهذا هو مسلك الطحاوي في شرح معاني الآثار حيث اخبر حديث عبادي وحديث  
 عائشة والي هريفة وقال عبد الجواب عن حديث عائشة والي هريفة الذي ذكرناه سابقا ولما حديث عبادي فقد بطل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 انما امر بالمؤمنين بالقراءة خلفه ففاته الكتاب فاردنا ان ننظر هل هناك غيره ام لا ثم اخبر حديث ابي هريفة عن طريق ابن القيم الذي هو حديث  
 فاذا اقرع فالنصوات حديث طهارة على القراءة وحديث من كان امام الحديث وغير ذلك وقد مر ذكر ذلك ثم قال فقد ثبت بما ذكرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 خلاف ما رووه عبادي فلما اختلفت هذه الآثار والمروية القسنا حكم من طريقنا النظر الى اخر ما نقلناه في الاصل الخامس من الفصل الاول وهذا الباب في فيه الصغير  
 الى النظر انما يكون عند تعدد رخص التجار من وجوه من الوجوه وهو مدعوم ههنا من وجوه الوجه العاشر من حديث عبادي دل على اجازة قراءة الفاتحة  
 واثار الصالحة وردت على خلافها وهذا كانت غير معقول المعنى مرفوعة حكما فتعارض المرفوعان الميم والمهم وفي مثل ذلك يترجح المهم على ما تحقق  
 في كتب الاصول وفيه ان التعارض بين الآثار الموقوفة حقيقة المرفوعة حكما وبين الاخبار المرفوعة حقيقة غير معقول كما ثبت في الاصول  
**ومر الاحاديث القاسم** بها القائلون بالركنية احاديث معتبرة مروية في كتب معتبرة دالة على ان الصلوة لا بد لها من الفاتحة فاخرج  
 البخاري في صحيحه عن عبادي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب اخبره من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري  
 عن محمود بن الربيع عنه واخرج مسلم به سنداً حسناً واخرج ابن خزيمة عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 وابنه اخبره عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 والي فتحة وعبد الله بن عمر وحديث عبادي حديث حبيب بن عبيد بن جهم والحديث عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار عن حماد بن عمار  
 وغيرهم قالوا لا يجزى صلوة لا بقراءة الفاتحة وبه يقول ابن المبارك والشافعي والحنفي انتهى في اخرج النسائي عنه مرفوعا على ما قلنا لم يترفعها فاته

سواء كان في الصلاة أو غيرها

سواء كان في الصلاة أو غيرها

سواء كان في الصلاة أو غيرها

سواء كان في الصلاة أو غيرها

سواء كان في الصلاة أو غيرها

[illegible]



[illegible]

البحر الذي اقره بالقرآن وما اشكاه به من هذه الرواية والركنية لا ركنية ما شاء الله ان يقرر من شأنه وانما جعلت تلك الاحاديث على  
الركنية من كونها على الفاتحة ايضا كذا احدا من غير ان يتقصا عدوا ايضا على تقدير تسليم ذلك فانها على الركنية تعال ان اخبار احاد لا يعتد بها الا في  
على الكتاب من حكمه بفرضية مطلق القراءه هذه خلاصة ما ذكره فيقال على التقدير في الرواية عند حديث الجهرية وفي هذا هو مرهم في كذا على ان  
من نقصان صلواته فهو مبين لقوله صلى الله عليه وسلم صلواته ان المراد بان في الكمال لان في الصحة فقبل قول ابن حجر المكون المراد بهذا الحديث انما غير صحيحة  
ونفي لا صلوة في صحة ما لا يمتنع منه في قوله ابن حجر ليل خاتمة احاد في كذا فيقبل تأويلها ما صح عن ابي سعيد امرئ ان نقرأ في كذا الكتاب  
وما تيسر وفيه حجة عليهم لا عليها لانهم ما يقولون بوجوب المسورة مع احتمال ان يكون الاول هو حق او هو ما تيسر عن هذا الخبر عن الفاتحة انما قال منها خبر ابن  
خزيمة وابن جابر في كذا في صحة ما لا يمتنع منه في قوله ابن حجر ليل خاتمة احاد في كذا فيقبل تأويلها ما صح عن ابي سعيد امرئ ان نقرأ في كذا الكتاب  
وفيه انه محمول على الخبر او كمال ثم قال انما هو ما يمتنع منه صلى الله عليه وسلم في كذا في صحة ما لا يمتنع منه في قوله ابن حجر ليل خاتمة احاد في كذا فيقبل تأويلها ما صح عن ابي سعيد امرئ ان نقرأ في كذا الكتاب  
الحديث السابق لفظه نقرأه بام القرآن وما شكاه به من هذه الرواية والركنية لا ركنية ما شاء الله ان يقرر من شأنه وانما جعلت تلك الاحاديث على  
لا يمتنع ان يحمل على الخبر او كمال ثم قال انما هو ما يمتنع منه صلى الله عليه وسلم في كذا في صحة ما لا يمتنع منه في قوله ابن حجر ليل خاتمة احاد في كذا فيقبل تأويلها ما صح عن ابي سعيد امرئ ان نقرأ في كذا الكتاب  
لو كان ملاحظة قلنا بسنية لا بوجوبها ما كذا في صحة ما لا يمتنع منه صلى الله عليه وسلم في كذا في صحة ما لا يمتنع منه في قوله ابن حجر ليل خاتمة احاد في كذا فيقبل تأويلها ما صح عن ابي سعيد امرئ ان نقرأ في كذا الكتاب  
الا بقرآن ولو بقاء كذا الكتاب فضعيف على ان معناه اقل من كذا في صحة ما لا يمتنع منه صلى الله عليه وسلم في كذا في صحة ما لا يمتنع منه في قوله ابن حجر ليل خاتمة احاد في كذا فيقبل تأويلها ما صح عن ابي سعيد امرئ ان نقرأ في كذا الكتاب  
الضعيف عند تقدمه على المراتب في جعل الحديث نظير ما ذكر في غاية البعد بل نظير حديث اتقوا النار ولا تشقن ثمرة قال وما ورد عن عمرو وعجل  
عما يقتضيه علم وجوب القراءه من اصلها كضعيف ايضا فقلت على تقدير صحة محمول على فرضية الفاتحة دون وجوبها لهما بين الادلة انتهى كلامه  
وقال صاحب الهداية لنا قوله تعالى فاقروا اما يتيسر من القرآن والزيادة عليه بغير واحد لا يحل لكنه يوجب العمل فقلنا بوجوب الفاتحة والسورة  
انتهى وفي النهاية للعقوبات قلت هذه الآية في صلوة الليل وقد نسخ فرضية فكيف يصح التمسك بها قلت ما شمر كتابه يصح مستحبا وانما  
وجوب قيام الليل دون فرضية صلوة وشروطها وسائر احكامها وايضا الاعتبار لعموم اللفظة لخصوص السبب فان قلت كلمة ما حمله على الحديث  
مبين والمبين يقتضي على البهم قلت كل من قل هذا يدل قوله على عدم معرفته باصل الفقه لان كلمة ما من الفاظ العزم يجب العمل بها ولو لم يرفع  
ولو كانت جملة لما كان العمل بها قبل البيان فان قلت حاشا لصلوة المراد بقرآن ما في القرآن مشهور فانه العمل كونه تلقته بالقبول فتعجب من زيادة مثله قلنا  
لا نسلم ذلك لان التاكيد قد اختلف في هذه المسئلة ولئن سلمنا انه مشهور فالزيادة بالمشهور انما يحجب اذا كان محكما اما اذا كان محتملا فلا  
وهذا الحديث محتمل في الجواز ويستعمل في القضية كقولنا عليه السلام لا صلوة لغير السجدة فان قلت نفي الجواز اصل فيكون هو المراد قلت يحتمل ترك  
الاصل يدل على جواز التمسك انتهى في صحة السجدة شمر حجة المراد للعقوبات لنا قوله تعالى فاقروا اما يتيسر من القرآن والتعبد بالفاتحة شمر  
مطلق الخبر الحديث محمول على نفي الكمال وكذا نفي بوجوبه وهو الوجوب لملاحظة النبي عليه السلام عليها من غير ترك فان قلت اجعلوا بيانا لا نسلم  
فيكون فرضا قلت البيان يستدعي الاحمال ولا يحال هو لا يمكن العمل به قبله ولكن خبر الواحد يوجب العمل فقلنا بوجوبها لهما بين الادلة انتهى وفي فقر القدي  
في الصحيحين لا صلوة على غيرهما بقاء كذا الكتاب وهو مشهور بالدلالة لان النفي لا يمتنع في النسب فيفس المخرج والمضلل الذي هو متعلق بالخارج محذوف  
فيكون تقديره ضعيفه ضوابط في الشاخي او كماله في كذا وفيه نظر لان متعلق الخبر والواقع خبر استقرار كماله اصل لصلوة كائنه وعدم الوجوب شرعا  
هو عدم الصحة لغير الاصل بخلافه لصلوة لغير السجدة ولا صلوة لغيره الا في فان قيا ملائحة على الصحة او جبر كان الحاد كونها خاصا على  
كما قلنا بعد المصنف في الظنية في الثبوت وبه لا يثبت الركن لان لا ركنه في خبر الواحد وهو يستلزم تقديم الظن على القاطع وهو لا يحل  
فيثبت به الوجوب فبا ثبوت الفاتحة لا يمتنع ولا يمتنع في الشافعية يثبتون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فانهم لا يقولون بوجوبها قطعا  
بل ظاهرا في كذا لا يمتنع في الظنية والركنية بالقضية فقلنا بوجوبها لهما بين الادلة انتهى وفي فقر القدي  
فانما قلنا بركنيةها واقتضاها بالبعو الذي يمتنع وجب بالزيادة فاما محل الخلاف في التعقيد ان ما تركه مفقود وهو الركن لا يمكن ان لا يبا طهر

هذا الحديث لا يثبت به الوجوب فبا ثبوت الفاتحة لا يمتنع ولا يمتنع في الشافعية يثبتون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فانهم لا يقولون بوجوبها قطعا بل ظاهرا في كذا لا يمتنع في الظنية والركنية بالقضية فقلنا بوجوبها لهما بين الادلة انتهى وفي فقر القدي فانما قلنا بركنيةها واقتضاها بالبعو الذي يمتنع وجب بالزيادة فاما محل الخلاف في التعقيد ان ما تركه مفقود وهو الركن لا يمكن ان لا يبا طهر

هذا الحديث لا يثبت به الوجوب فبا ثبوت الفاتحة لا يمتنع ولا يمتنع في الشافعية يثبتون ركنية الفاتحة على معنى الوجوب عندنا فانهم لا يقولون بوجوبها قطعا بل ظاهرا في كذا لا يمتنع في الظنية والركنية بالقضية فقلنا بوجوبها لهما بين الادلة انتهى وفي فقر القدي فانما قلنا بركنيةها واقتضاها بالبعو الذي يمتنع وجب بالزيادة فاما محل الخلاف في التعقيد ان ما تركه مفقود وهو الركن لا يمكن ان لا يبا طهر



[illegible][illegible]

[illegible][illegible]



عاصيا يقره فان كان قراءته اماما مستحقا له ان يقرأه فطلت صلاة لئلا يوجب قصد عندنا كما قال زيد بن ثابت من قرأها فلا صام  
فلا صلوة له انتهى وهذا كما ترى مستغيب عليه ليجوز ما اذا كان قوله ممنوع عن القراءة ممنوع على غاية ما ثبت من النهي عن القراءة عند القراءة  
بحيث يثبت الاستسقاء والتدبير وعن القراءة بحيث يشترط على القاري كمن مطلق القراءة ولا عن قراءة الفاتحة الغير المشوشة والمقنونة وما تأمنا  
فقره حاله الخ غير صحيح لان القراءة في الركوع والسجود منهي عنها صراحة نهيا عاما ولا كذلك قراءة الفاتحة فالتقيا سر غير صحيح واما تأملنا من قرأها  
لا تكفي له وان كان محصيا لكنه ليس بجعل لان عدم كفاية القراءة في الركوع والسجود لكونها في غير محلها وكذلك القراءة في القيمة واما رابعا  
فبان قوله لا تكفي عنه في اداء الواجب موقوف على ثبات ان الواجب مطلقا في حق المقتدي هو السكوت مطلقا وقد مر انه بقضاء وسكوتها ما كما سألنا  
قره فان قرأها عاصيا لم يمتنع ثبوت لزوم المحصين من القراءة مطلقا ولو في السرية او السكينة وهو حيز الممانعة واما سادسا فلان قوله  
وما لا الخ غير صحيح لانه لما اخبر النبي صلى الله عليه وسلم واصحابا به ان قرأوا الامامة فبقيت يمين كقراءة طاعة لا في الكفاية فانها بنفسه  
واقعة عدم الكفاية غاية ما يلزم منه انه زاد ما لم يجز عليه ولم يخذ بما شرعه له الكفاية واما سادسا فلان قوله فطلت صلاة لئلا يوجب  
فصل عندنا فلا يخلو ان يراد به بطلانها من اصلها كطلانها بتركها او يراد منها دها ونقصانها كفسادها بترك واجباتها او كمنعها كفساد  
اما الاول فلو لم يمتنع على كون تلك الواجب لغير الركوع عمدا مطلقا عندنا عندنا ولو لم يظهر لظاهر في كتب فقها ثباتا فان ظهر  
ذلك يخذ بما عليه ويطلب بالاستدلال عليه واما الثاني فلا نه لو كان كذلك لشرع سجدة السهو بترك الانصات سهوا ولم  
يقبل به احد فيما علمنا واما ثامنا فلان استدلاله ما قرئ زيد بن ثابت بما جرى له تقوية هذا لا ثباتا ثبات ثقة روايته وروايته وقدمها فيعوب كالحج  
فالقول بفساد الصلوة بالقراءة ليس مما يلتفت اليه اهل البصيرة ونظير في جانب الخلاف هو القول بالركنية العامة بحيث لا تسقط عند الضرورة  
واما سائر الالهي لباقية فذلك لا يوجب خلاف اصولهم وملاكم قرية والقول الفصيل فيها ان الخلاف في الركنية وعلى ما متفرع  
حقيقة على مسألة اصولية وهي ان الركنية هل تثبت بخلاف الاحاد الظنية ام لا بد لها من الدلائل القطعية فمن ذهب الى الاول اثبت الركنية ومن  
انكره لم يثبت الركنية وان سلمد لالتها عليها وعدم وجود معارضها والخلاف في ركنيتها الذي يمتنع على خلاف اخر ايضا وهو ان القطع هل يجزى  
به لزيادة على القطعي وتخصيصه به او نفيه به ام لا يجزى فمن قل بجوازه قال بها ومن لا فلا وتعل النظر الدقيق يحكم بكون القولين الاخيرين  
قويين في الخلافين واما الخلاف في نفس قراءة الوتر مع قطع النظر عن الركنية فالاية القرآنية وكثير من الاحاديث المرفوعة ولا تثار البروفة تشوهد  
بالمنع عنها بحيث يفوت الانصات الواجب لورث التشييش والممانعة من ترك ذلك واجازة قراءة المقتدي مع قراءة الامام فهو مجزى بترك ذلك  
وكما خلاص عند النزاع الكتب والسنة واثار سلف الامم وكما شاهدت وكثير من الاحاديث واثار الصحابة حالة على تجوزها في السرية  
وانما السكينة وهو المستفاد من ظاهر الاية ومن ترك ذلك وحكم بركا هذه مطلقا القراءة مطلقا ولو في السرية والسكينة او مجزى او يكون  
بدعة او خلاف سنة او فساد فهو مطلب باننا به بالدلائل الواضحة والحياب هي تلك الادلة التي هي اولى شافية وتعل المناظر النصف الغير النصف  
يتيقن بكون لا يجوز الا قول الراقعة هو القول بعدم افتراض القراءة على الوتر مطلقا واستيجاب قراءة الفاتحة او سنية في السرية وهو لا يجر  
منظر الدقة وهذا هو الذي قل به جماعة من اصحابنا وجماعة من اهل الكوفة وهو ان كان ضعيفا في مذهبنا كما روى كنية قوي دراية ولا  
يعدل عن الدراية اذا وافقها رواية ولا يستحسنها القراءة في السرية كابدان يستحسنها القراءة في الجهرية حال السكينة لعدم الفارق بينهما وبينها  
الا انهم لما لم يثبت عندهم استحباب سكتات الامام واستانافا ووفر لهم كون الاحاديث الواردة فيها معلولة لم يوجبوا بها ولا ذلك لقائلوا به  
كما ذهب اليه جمع من المحدثين كثرهم الله الى يره الدين هذا الكلام الفصل الذي لا يحيطه ظلمة ولا يعرضه سفينة عند كثر جبريل للذهب  
وبه يجمع بين الكتاب والسنن والادراك والقياسات المختلفة الموجبة لفرق الشارب ولا فالذهب المذكورة كالمال المثل في ذلك واستدل  
بدلة اربعة لا يمكن الجزم بطلان واحد منهما كما الحكم خطأ احدهما وما ابطال قول المتعصبين الذين لا يصنع لهم في امر الدين الا الطعن على  
ائمة المسلمين وتخطية ائمة الجهادين ان مذهبنا في حقيقة واصحابنا من الالهي المذكورة ضعيف جدا ليس له سند وعليل صحيح فطحا

والله المستعان...  
 ثم في الحديث في دفع الدين في حق الفراء...  
 عنه صاحبها...  
 وان خافت...  
 اكرام تشرف عليه...  
 انتهى عن التواريخ...  
 اعلم انه قد وردت احاديث مرفوعة...  
 وفيها ما...  
 لكن من بعض...  
 عن طلحة بن عبد الله بن عوف...  
 حبيب بن ابي...  
 لا صلوة لم...  
 بعض شيخنا...  
 وقال حديث ابن عباس...  
 بفاعحة الكتاب...  
 انه من السنة...  
 ان يقر بفاعحة الكتاب...  
 الحديث وهو قول...  
 بيده ومقتل...  
 وحق وعرف...  
 عباس بن علي...  
 طلحة بن عبد الله...  
 قال انا الشافعي...  
 والصلوة على...  
 لا يقر في حق...  
 برأيه ان هو...  
 ابن عباس...  
 بعضهم ان كان...  
 وجاءت من...  
 عن ابن عباس...  
 اياه لا است...

هذا الحديث...  
 في دفع الدين...  
 صاحبها...  
 خافت...  
 تشرف عليه...  
 التواريخ...  
 مرفوعة...  
 في حق...  
 حديث...  
 السنة...  
 بفاعحة...  
 من السنة...  
 بفاعحة...  
 الحديث...  
 بيده...  
 وحق...  
 عباس...  
 طلحة...  
 قال انا...  
 والصلوة...  
 لا يقر...  
 برأيه...  
 ابن عباس...  
 بعضهم...  
 وجاءت...  
 عن ابن...  
 اياه...



[illegible][illegible][illegible]

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)